طلعنا عالحريّة

نصف شهرية، سياسية، ثقافية، مستقلة

العدد 77

2016 / 9 / 25

مجلة مستقلة، تعنى بشؤون الثورة السورية، نصف شهرية، تطبع وتوزع داخل سوريا وفي عدد من مخيمات اللجوء والتجمعات السورية في الخارج

استباحة الانسانية في حلب

افتتاحية بقلم د. محمد العمار

"مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ" [المائدة:32]

يتحدث القرآن الكريم عن مشروع الخلق الإنساني كوعد سلام، ويخبرنا أن مهمة الإنسان في هذا المشروع هي أنجاز هذا الوعد، وتحقيق إرادة الله في الإنسان بإنجاز هذا الوعد، الذي صرحت الملائكة باستحالته بحسب القصة القرآنية والواردة في الكتب المقدسة الأخرى أيضاً، في الوقت الذي أعلن فيه الحق سبحانه إيمانه بقدرة هذا المخلوق على اقتحام العقبة، وتحدي الصعاب وإنجاز المهمة وتحقيق الوعد، وأجاب على اعتراض الملائكة الذين قالوا "أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك" أجاب على احتجاجهم الصريح بلغة أكثر مباشرة تمتلئ جزماً وحسماً وإيجازاً، وتملأ من يستمع إليها إيماناً ويقيناً أيضاً: "إني أعلم ما لا تعلمون".

هذا النص الموجز يلخص رحلة الإنسانية، من الفساد وسفك الدماء باتجاه تحقيق إرادة الله في الإنسان، عندما يصل اللحظة التي يكف فيها عن الفساد وسفك الدماء.

لكن في لحظة تدشين مشروع الخلق الإنساني، يروي القرآن أن تاريخ المشروع الإنساني دُشن باختلاف بين اثنين من ذرية آدم، حوّله العجز الإنساني والقصور في إدارته إلى خلاف، نتج عنه أيضاً سفك دماء وجريمة قتل. لكن اللافت أن الوصول إلى الجريمة مر عبر موقف إنساني نبيل، هو المثل الأعلى للإنسان بحسب الخطاب القرآني، هو خلاصة رحلة الإنسان على الأرض، وجوهر رسالته؛ حيث أعلن أحد ابني آدم، أنه بلغ درجة من النضج الأخلاقي والوعي الإنساني تجعله يتقبل الموت ولا يقبل أن يرتكب جريمة قتل، فقال لأخيه: "لئن بسطت إلى يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين". لقد أعلن أنه دخل عهد الإنسان المكرم، الذي بدأ يعي إنسانيته ويدرك معنى أن يكون إنساناً.. هذا الوعي الذي يحول بينه وبين ارتكاب الجريمة والقيام بفعل القتل.

نتدارس هذا وقلوبنا تتفطر ألماً وحسرة على الفظاعات الوحشية التي ترتكب في مدينة حلب، على مرأى ومسمع العالم (الحر) (المتحضر) بل بتواطئه المعلن أحياناً والضمني غالباً، ونتطلع إلى الأفق القرآني الذي رسمه النص الافتتاحي الذي يتحدث عن النفس الإنسانية كحرم لا يجوز تدنيسه ولا انتهاكه، وأن أي تدنيس أو انتهاك لهذا الحرم في أي زمان ومكان لأي نفس كانت، هو استباحة وانتهاك للإنسانية كلها.

أكثر ما في مشهد الجريمة في حلب من بشاعة وفظاعة، أن كثيرين من وقودها وجناتها، ممن يقدسون هذا الكتاب أو يقدسون غيره من الكتب السماوية التي تعطي الإنسان هذه المكانة، وهم شركاء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في المذبحة والفظاعة الجارية الآن.

طلعنا عالحريّة

مجلة نصف شهرية تعنى بشؤون الثورة
تطبع وتوزع داخل المدن والقرى السورية
وفي بعض مخيمات اللجوء

www.freedomraise.net

- المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير
- الجريدة غير ملزمة بنشر كل ما يردها من مواد.

رئيس التحرير ليلى الصفدي

تفاعل معنا عبر صفحاتنا على الإنترنت

facebook.com/freeraise
twitter.com/freedomraise
info@freedomraise.net

معاون رئيس التحرير: أسامة نصّار
قسم حقوق الإنسان: أنور البني
قسم المرأة: يارا بدر
المحرر الاقتصادي: وائل موسى
الغلاف: سمير خليلي
كاريكاتير: سمير خليلي - هاني عباس
زملاء مختطفون في الغوطة الشرقية: رزان زيتونة - ناظم حمادي

من أجل الإصلاح الديني: علينا مواجهة بعض دعوات "الإصلاح"

عماد العبّار

يعد الإصلاح الديني، والثقافي بصورة عامة، ركيزة أساسية في عملية التغيير. ولكن الإصلاح يحتاج إلى جوٍّ ملائم لاستيعاب الحراك الثقافي المطلوب للإصلاح. أي يحتاج، من حيث المبدأ، إلى الحدّ الأدنى من الاستقرار اللازم لإطلاق نقاش حيوي حول تراث المجتمع وثوابته الثقافية.

في سوريا، يفتقد المجتمع إلى الحد الأدنى من المقومات التي تؤهله لتفعيل نقاش كهذا، فغالبية الناس مشغولون بالبحث عن أساسيات الحياة. وعوضاً عن أن يكون همّهم مناقشة التراكمات السلبية في موروثهم الثقافي، فإنّهم مهمومون فعلياً بإزالة الركام الناجم عن الحرب الدموية القائمة، وبإحصاء الخسائر في الأرواح والممتلكات.

بالنسبة لكثير من سوريّي الخارج، تبدو الأولويات مختلفة كليّاً، ويبدو أنّ كثيرين صاروا يعتبرون الإسلام عبئاً عليهم، بعد أن تصاعدت الحملات الإعلامية لليمين الغربي المتطرّف، بشكل متزامن مع العمليات الإرهابية المتفرقة، ومع توعد الجماعات المتطرفة بعمليات جديدة مع كل تدخل غربي في المنطقة...

مناسبة حديثنا هذا، صدور العديد من الدعوات مؤخراً، والتي يصرّ أصحابها على وضعها ضمن خانة الإصلاح، لكنّني أطلق عليها اسم: دعوات الهدم. فهي لا تكتفي بالدعوة إلى مراجعة التراث وغربلته، بل تعمّم اتهاماتها على النص القرآني وتصفه بأنّه نصّ يحرّض على العنف والكراهية، وتدعو بشكل صريح أو مبطّن إلى تحييده عن حياة المسلمين.

يقع أصحاب دعوات الهدم في مغالطات وتناقضات عديدة، إذ يبدو أنّ إحساسهم بزعزعة الاستقرار الناجم عن العمليات الإرهابية هو أحد أسباب هذا التخبّط، فغالبيتهم أصبحوا لاجئين مؤخراً أو مواطنين في دول غربية، نتيجة موجة النزوح الكبيرة منذ أن اتّسع نطاق الحرب في سوريا.

من الواضح أنّ شريحة كبيرة منهم، وغالبيتهم علمانيون متطرفون، وهم أقرب فكرياً إلى اليمين الغربي المتطرّف، باتوا يشعرون بثقل التحريض المتصاعد في كثير من المجتمعات الغربية ضدّ المهاجرين المسلمين، كونهم مازالوا محسوبين في نظر الغرب، بشكل أو بآخر، على المجتمعات الإسلامية التي جاؤوا منها. وبالتالي بات التبرّؤ من ثقافة هذه المجتمعات، أو اعتناق وجهة النظر الغربية المتطرّفة تجاه الثقافة الإسلامية، ردّ فعل، غير واعٍ ربّما، من قبلهم تجاه المجتمعات الأم، كوسيلة لتحصيل القبول من المجتمع أو الوطن البديل، أو للخلاص ربما من هذا الانتماء الذي يلاحقهم، مهما حاولوا التبرؤ منه، وكأنه لعنة لا فكاك منها!

اعتناق هؤلاء أكثر الأفكار تطرفاً تجاه العرب والمسلمين، ممّا يجعلني أجزم بأنّ المسألة لا تعدو أن تكون مجرّد رد فعل، ممزوج بخوف شخصي مما ستحمله مرحلة قادمة من تهديد للمهاجرين إلى الغرب. ولعلّ أكثر الأفكار المطروحة غرابة هي فكرة المساواة بين داعش والإسلام، وإطلاق أحكام عامّة على التراث والثقافة العربية والإسلامية، بوصفهما مولداً للعنف بالضرورة، أو الترويج لفكرة أنّ داعش هي المعبّر الحقيقي عن شعور مجتمعاتنا تجاه الغرب..

لا يمكن أن تصدر أفكار كهذه عن موقف متّزن تجاه هذه المنطقة وثقافتها وتاريخها، فداعش ليست منتجاً حتمياً لثقافة هذه المجتمعات، بالرغم من أنّ التطرف كان موجوداً في تاريخها، كما هو الحال في تاريخ غيرها من المجتمعات، بل إنّ داعش معضلة مركّبة وشديدة التعقيد، وإن كنّا نتحدّث عن الاستبداد كخلل داخلي في مجتمعاتنا، فلا يمكن تجاهل دور الاستعمار في تخريب المنطقة. بل إنّ داعش بالذات لم تظهر إلّا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، والذي مكّن المليشيات الشيعيّة الطائفية، فكان التنظيم المتطرف وليداً مشوّهاً كحصيلة لهذا التخريب.

يعتمد بعضهم في مقاربتهم للمسألة على ردود فعل كثير من المسلمين، والذين قد يؤيدون بعض أفعال داعش الإجرامية، كنوع من ردود الفعل على بعض أفعال الغرب التخريبيّة في المنطقة. لكنّ ردود الفعل هذه، وما يرافقها من استحضار لبعض الشواهد الدينيّة (بعضها مشكوك في صحته، وبعضها الآخر غير متّفق على فهمه أيضاً) لا تعني شيئاً في أي مقياس علمي موضوعي للرأي العام في المجتمع.

ففي مجتمعاتنا بالذات، ليس من الصواب القول إنّ مجموعة ما تمثّل رغبات عموم المجتمع. لا يصحّ هذا القول لا على التنظيمات المتطرّفة، ولا على الأنظمة الحاكمة. ففي مجتمعات تفتقد إلى الحدّ الأدنى من حرية التعبير عن الرأي، لا يمكن تفسير السكوت أو الرضوخ للأمر الواقع على أنّه قبول، ولا يمكن أصلاً تعميم قبول فئة من الناس على الناس كلّهم.

إن كان التعميم أمراً مشروعاً، وهو ليس كذلك بأي حال، فإنّ الأولى تعميم الجرائم التي ارتكبتها الحكومات الغربية على المجتمعات التي أفرزتها، فهي في النهاية حكومات منتخَبة وتحظى بتأييد الغالبية من شعوبها، ولم تدخل حرباً في الشرق الأوسط إلا بموافقة من برلماناتها المنتخبة، والتي تمثّل شعوبها تمثيلاً نفتقده في بلداننا. ولكنّ المستلبين للغرب يتجنّبون هذا النوع من التعميم هنا بالذات، بل باتوا يتجنبون حتى مجرّد الإشارة لدور الغرب، إن كان في الحرب الدائرة في سوريا، أو في دعمه المسبق للديكتاتوريات العربية، أو في الحروب التي شنّتها جيوشهم وأحدثت الفوضى وأنتجت الإرهاب..

وعوضاً عن أن يقوم هؤلاء بدور إيجابي في الغرب يخدم قضايا المنطقة، وعوضاً عن البحث عن أنصار القضايا الإنسانية هناك لمناهضة استغلال الشعوب، بات الغرب منصّة لبعض المستلبين يحاربون من خلال منابره ثقافة مجتمعاتهم الأصلية، بعد أن أصبحوا لاجئين عنده..

صار التحقير من شأن ثقافة مجتمعات المنطقة الشغل الشاغل لشريحة كبيرة منهم، وصارت المساواة بين مقصد النص وفهم المتطرفين له، ومن ثمّ المطابقة بين الإرهاب والإسلام، أمراً بديهياً عندهم. والأسوأ من كل ذلك، أن يتمّ تغليف هذا الاحتقار الضمني للمجتمعات بمشاريع تدّعي السعي للإصلاح، ولذلك أصبح لزاماً على دعوات الإصلاح الحقيقيّة أن تميّز نفسها عن دعوات الهدم تلك..

ليس هذا فحسب، بل بات من الضروري مواجهتها، كعامل آخر يضاف إلى العوامل المعطّلة للنهضة.

اللا مقروء في الاتفاق الأمريكيّ-الروسيّ

شوكت غرزالدين

يكمن اللا مقروء أو المسكوت عنه في الاتفاق الأمريكيّ- الروسيّ في عدم تطابق الأهداف المرجوة مع النتائج المتحققة. فالفجوة السحيقة بين أهداف الاتفاق وبين النتائج التي وقعت بالفعل، تزعزع الآمال المعقودة على دورهما في العمليّة السياسيّة من جهة أولى، وتطرح علينا السؤال التالي من جهة ثانية: هل يستطيع فعلاً الأمريكيون والروس إحرازَ تقدم في العمليّة السياسيّة وتمديدَ الهدنة وتعميمها ووقفَ القتل والتهجير واللجوء وتقديمَ المساعدات الإنسانيّة؟ أم أنهما عاجزتان عن فعل ذلك؟!

والجواب الدارج والسائد هو أنهما تستطيعان ولكنهما لا تريدان الحلَّ لغايات خفيّة. ويستند مثل هذه الجواب إلى قياسٍ على ما مضى من ثنائية القطبيّة في عالم الحرب الباردة؛ أيام كان الأمريكيون والروس يتصرفون كأسياد للعالم وبقية الدول تخضع لإرادتهما. ولكن عالم ما بعد الحرب الباردة يختلف جذرياً عن عالم ما قبلها؛ فتعدد الأقطاب يجعل العالمَ معدومَ القطبيّة ولا كبير فيه أولاً، والتدخل والتداخل والتشابك يُعقِّد القضية السوريّة أكثر فأكثر ويجعلها لعبة دوليّة ثانياً، والتناظر بين القوى الكبيرة وبين القوى الصغيرة يجعل من الجميع لاعبين أساسيّين ثالثاً، ناهيك عن واقع النظام السوريّ بوصفه "نظاماً سياسياً مخترقاً" حسب توصيف "خلدون النقيب" رابعاً. فمن اجتماع هذه العلاقات هنا يبدو عجز هاتين الدولتين أكبر من قدرتهما، وهذا ما تثبته الوقائع شيئاً فشيئاً.

إذاً، المقروءُ في اتفاق مسخ القطبين، وهمٌ سائدٌ مفاده أنَّ جميع أوراق الحلّ السياسيّ لثورة الحريّة والكرامة السوريّة، بأياديهما! ولكن غير المقروء هو أنَّ العالمَ تحوّل إلى انعدام للقطبيّة لا تصح معه هذه القراءة بالمرة. وتكفي الوقائع الأخيرة لنقض هذا الوهم؛ تلك الوقائع المتمثلة بقصف ناقلات الإغاثة في حلب وانهيار الهدنة المتفق عليها وقصف موقع للنظام في دير الزور.. فالأقطاب باتت كثيرة تفوق احتمال ما يسمى تنداً بالقوى الكبرى. وبات فعلهما هدّاماً لا بَنّاءً. والاختراق أصبح شخصياً لا سياسياً فحسب.

وهكذا، نفهم تحوّل الجماعات الوطنيّة الموالية والمعارضة إلى نتف تتبناها الدول والسفارات وتتلاعب بها. ونفهم غياب المعقوليّة السياسيّة في حساب المصالح؛ لأن النظام السياسيّ المخترق يكون مرتعاً للتنافس يصعب معه حساب تكلفة التدخل وتقدير فوائده. ونادراً ما يستطيع لاعب واحد أو أكثر من فرض إرادته على اللاعبين الآخرين. وهذه حالة تستوعب أي عدد من اللاعبين الداخليين والخارجيين، وتكون عندها المبادرات السياسية كردة فعل على التوجهات الدوليّة. ولا يُلحقها النظام العالمي فيه، ولا يتركها تفلت من قبضته في آنٍ.

ويعيش النظام السياسيّ المخترق مجابهة داخلية يوميّة شرسة ومستمرة. ولا يُفهم وضعنا الراهن إلا بسياق النظام العالمي وتأثيرات ما بعد الحداثة. ويُتَّبع في مثل حالتنا سياسة فرض الواقع بخطفة سريعة أو بتثاقلٍ تدريجيّ ويرفض التفاوض؛ لأن الصراعَ لا يتجزأ إلى أصل وفروع ويبقى مبدئياً، مما يخلق انسداداً في الأفق. وفي حال الدخول في المفاوضات، يجب أنْ تكون عبر وسيط يضمن الاتفاقات، ويتم التركيز على النتيجة الصفريّة بمعنى مكسب لاعب هو خسارة لاعب آخر. ويدور الصراع حول شخصية الرئيس وتسييس مسألة الأقليّات وتوظيفها.

يتكئ الخطاب السائد على أطروحات ثلاث هي بمثابة عكازات تساعده في المضي قدماً وهي:

أطروحة إسقاط الرئيس، وأطروحة التدخل، وأطروحة الطائفيّة. والسؤال المطروح هنا هو لماذا تتشابه الأوضاع في سوريّة والعراق واليمن بالرغم من اختلاف التدخل واختلاف مصير الرئيس واختلاف الطائفيّة؟ فالتدخل الدوليّ في العراق تحوّل لاحتلالٍ؛ فحلّ الجيش العراقي، واجتث حزب البعث الحاكم قائد الدولة والمجتمع، وعيّن "بريمر" حاكماً عسكرياً، ثم تم القبض على "صدام" ومحاكمته وإعدامه. بينما في ليبيا كان تدخلاً عسكرياً بدون احتلال، وقُتل "القذافي" بيد ليبية بدون محاكمة. أما اليمن فاستقال الرئيس بعد محاولة لقتله، وبعدها تحولّت اليمن لساحة صراع إقليميّة. أما في سورية فالتدخل العسكريّ المباشر كان لصالح النظام، وما زال الرئيس يحكم، ولكن رغم هذا، تتشابه الأوضاع لدرجة التماثل. ولنلاحظ أن ليبيا ليس فيها طائفية؛ لأنهم من طائفة واحدة، بينما اليمن فيه طائفتين تتصارعان، أما العراق ففيه تعدد طائفي وقومي وديني كما سوريّة، وتبقى تهمة الطائفيّة وصفةً لا علاقة لها بالنتائج كما يعتقد البعض. والأسباب هنا كما الحلول هي في محل آخر.

يجب أن لا نتوقع من الآخرين الدوليين مساعدتنا لأننا طيبون أو لأننا مسالمون! بل يجب أنْ نتوقع الانقضاض علينا لتفسخنا. فلنوقف إذاً الخطاب المتهافت الذي أضاع التضحيات والجهود السوريّة سدىً. فكلّ فعلٍ وجهد وعمل بحاجة إلى نظرية وخطاب واقعي يوصِّف الواقع كما هو لا كما نريد.

وثيقة المعّارضة السّورية: نصّوص خلافية ودعّوات بتعدّيلها

كمال شيخو

أثارت رؤية المعارضة السورية والتي حملت عنوان: "الإطار التنفيذي للحل السياسي وفق بيان جنيف 2012"، بعد أنْ طرحتها هيئة المفاوضات العليا المعارضة بداية الشهر الجاري من لندن، ردوداً وانتقادات من كتل المكونات الرئيسية لائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية، والأخير إحدى أبرز كيانات هيئة التفاوض.

الانتقادات والتحفظات طالت المادة الأولى من المبادئ الأساسية لوثيقة المعارضة؛ إذ نصت على أن "سوريا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، واللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة"، وعدت "الثقافة العربية الإسلامية معيناً خصباً للإنتاج الفكري والعلاقات الاجتماعية بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم الإثنية ومعتقداتهم الدينية حيث تنتمي أكثرية السوريين إلى العروبة وتدين بالإسلام".

واعتبرت في بندها السادس القضية الكردية قضية وطنية سورية، وطالبت بالعمل على ضمان حقوقهم القومية واللغوية والثقافية دستورياً. إلا أنها أغفلت حقوق المكونين السرياني الآشوري والتركماني، الأمر الذي دفع كتلها السياسية الى إصدار بيانات ترفض نص الوثيقة المنشور وطالبت بتعديلها.

ملاحظات نقدية

واستنكرت المنظمة الأثورية تجاهل وثيقة المعارضة وجود وحقوق الشعب السرياني الآشوري والتي أقرّتها جميع أطر المعارضة في وثائقها. وجاء في بيان صدر عنها بالثامن من الشهر الجاري، إنّ "الوثيقة تسعى لاختزال الهوية السورية بالديانة الإسلامية والقومية العربية؛ وهي رؤية قاصرة وأحادية، وتجافي المنطق، وتتنكر لحقائق التاريخ والواقع" واتهمت الوثيقة بالغموض، وعدم الشفافية وغياب ضمان حقوق الأقليات وحمايتها من طغيان الأكثرية.

ولدى حديثه مع مجلة (طلعنا عالحرية) نقل كرم دولي عضو المكتب السياسي للمنظمة الأثورية وممثلها في الائتلاف، إنّ: "الوثيقة اختزلت هوية السوريين بالعروبة والإسلام فقط، وأقرنت الثقافة السورية بالعربية الإسلامية، واعتبرتها المحدد الوحيد للعلاقات الاجتماعية بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم الإثنية ومعتقداتهم الدينية"، وأعرب مستغرباً: "الوثيقة تتناقض مع تاريخ سوريا التي لا تبدأ بالحقبة العربية والإسلامية؛ وهو سياق ينطوي على أدلجة التاريخ والواقع، بل يتجاهل كل الثقافات والحضارات والشعوب التي تفاعلت على هذه الجغرافية منذ آلاف السنين".

وأشار خلال لقائه: "تجاهل المكون القومي السرياني الآشوري والذي يعتبر من أقدم شعوب المنطقة، في الوقت الذي تم ذكر القومية الكردية ولو بشكل التفافي، ينطوي على ذهنية تسعى لاستعادة واحياء الرؤية البعثية في سعيها لصهر الجميع في بوتقة الهوية العربية الإسلامية".

كما شددّ المجلس الوطني الكردي في بيان نشر بالعاشر من الشهر الجاري، أن "الوثيقة تلغي حقيقة التعدد القومي لاعتبارها أن سوريا جزء من الوطن العربي" واعتبر اعتماد الوثيقة اللغة العربية لغة رسمية وحيدة في البلاد؛ إلغاءً وتجاهلاً للغة الكردية ولغات المكونات الأخرى.

صلاحيات محدودة

وفي تصريحه لمجلة (طلعنا عالحرية) قال شلال كدو، سكرتير حزب اليسار الكردي وعضو الائتلاف ممثل المجلس الكردي، إنّ: "الوثيقة تلغي حقيقة التعدد الإثني في سورية، وتتناغم مع نظرية البعث الذي كان ولا زال يسعى إلى تعريب البشر والشجر والحجر في البلاد"، وانتقد عدّ اللغة العربية لغة رسمية وحيدة في البلاد، وأضاف: "هي إلغاء متعمد، وتجاهل لا يمكن القبول به للغة الكردية التي لا بد أن تكون اللغة الرسمية الثانية في البلاد، وخاصة بالمناطق الكردية؛ وحتى في المناطق ذات الأغلبية السكانية الكردية".

وتابع حديثه: "تتجاهل الوثيقة الاعتراف بالشعب الكردي في كردستان سورية، الذي يعيش على أرضه التاريخية، وينكر حقوقه وفق العهود والمواثيق الدولية. ومن شأنها أن تؤدي إلى انهيار بنية المجتمع السوري وتقسيم البلاد والعباد إلى جماعات وثقافات وإثنيات متناحرة".

غير إنّ موفق نيربية، نائب رئيس الائتلاف، وعضو المكتب التنفيذي لحركة مواطنة، كشف خلال لقائه مع مجلة (طلعنا عالحرية) أن "المسوّدة طُرِحت على أعضاء الائتلاف، ونوقشت في هيئتها السياسية وبحضور ممثلي جميع الكتل. وشهدت خلافات وتباينات موضوعية وذاتية" وذكر أن الائتلاف أرسل إلى الهيئة العليا للمفاوضات المسودة المعدلة، وطلبوا من لجنة الصياغة أن تُراعي الاتفاقية الموقعة بينهم وبين المجلس الكردي وباقي كتله السياسية، لافتاً: "انطلقنا من ملاحظات الأخوة الأكراد وباقي الكتل، إلا أن قضية البتّ في رؤية المعارضة، تقع خارج صلاحيات الائتلاف وأعضائه؛ كوننا جزءاً من هيئة التفاوض وليس العكس؛ ما أدى إلى وجود ملاحظات عليها، وأنا أيضاً فوجئت بها قليلاً!".

توافقات المعارضة

بينما رفض المجلس السوري التركماني عبر بيان نشر في السابع من الشهر الجاري، وثيقة المعارضة واعتبرت "كل ما ورد فيه يمثل هيئة التفاوض فقط؛ ولا تلزم المكون التركماني جملةً وتفصيلاً" وطالبوا تشكيلات المعارضة عدم تجاهل المكون التركماني والاعتراف بحقوقهم الدستورية والقومية ضمن إطار الوطن السوري.

وفي إفادة صحفية نشرت بالعاشر من الشهر الجاري، عبر أحمد جقل عضو المكتب السياسي في تيار الغد السوري عن خيبة أمله وأمل تركمان سوريا من تجاهل وثيقة المعارضة تركمان سوريا، وطالب بعدم: "تهميش التركمان في آي عملية سياسية، وأن يمثل أبناؤه بشكل واضح وتمثيل حقيقة واقعهم وحجم تضحياتهم".

ولم يستبعد شلال كدو اتخاذ المجلس الكردي مواقف أكثر حسماً مع غياب التمثيل الوازن لأكراد سورية في الهيئة العليا للمفاوضات، وأكد أنّ: "الكرد برمتهم يرفضون هذه الوثيقة. ومن غير المستبعد أن يكون هنالك خيارات أخرى أمام المجلس في حال الاستمرار في إنكار حقوق الشعب الكردي الذي يعد ثاني أكبر مكون في البلاد".

في حين أبدى كرم دولي تمسك المنظمة الآثورية بوحدة المعارضة، وقال: "سنمشي بنفس الأدوات وبذات الروح الإيجابية، ونسعى بالتعاون مع الإخوة بالمجلس الكردي وبعض قوى المعارضة لتعديل ما ورد في وثيقة الإطار التنفيذي للحل السياسي"، منوهاً إنّ "الموقف الذي ستتبناه الهيئة العليا حيال الاحتجاج المقدم، سيشكل عاملاً حاسماً في تحديد خياراتنا في قادم الأيام".

بيدّ إنّ موفق نيربية أكد أنّ "هذه الخلافات لن تؤثر على سير عمل هيئة التفاوض العليا، لأن الجميع يصرّ على الدفع بالعملية السياسية، ووضعها على سكة التفاوض للبدء بمرحلة انتقالية"، وفي ختام حديثه قال: "لأننا جميعاً نريد الخلاص والخروج من هذا النفق المظلم".

سـوريون على الهامش!!

سامي الساري

قد يوحي هذا العنوان إلى فئات وشرائح كبيرة من المجتمع السوري، فالكثير من السوريين والسوريات طوال خمسة عقود كانوا يعتبرون أنفسهم مهمشين أو جرى تهميشهم بحكم أنهم يعيشوا في عهد أبشع سلطة ديكتاتورية واستبدادية عرفتها البشرية، متمثلة بفترة حكم نظام الأسد الأب والابن، ومع انطلاق الانتفاضة في آذار- مارس 2011 بدأ هذا الشعور بالتبدد والزوال وأن السوريين والسوريات لن يقبلوا أن يتم تهميشهم بعد الآن، إلا أن هناك فئة وشريحة من المجتمع السوري قد تم تهميشها من قبل النظام وحتى من قبلنا كسوريين خرجوا ضد الظلم والفساد، فطوال الست سنوات الماضية لم يلتفت أي أحد منا إلى معاناة سكان البوادي والذين لا يزالوا بعيداً عن أذرع الحضارة بسبب عدم اتخاذ سياسات اقتصادية وتنموية ناجحة في السابق، وبسبب ظروف الحرب التي تمر بها البلاد في الوقت الحالي، فما هي ظروف سكان البوادي قبل الثورة؟ وبماذا أثرت الحرب عليهم؟ وما هي الظروف التي يعيشونها الأن؟

ظروف سكان البوادي قبل الثورة

"تهميش متعمد لسكان البادية وسياسات حكومية فاشلة ومليارات سرقت تحت مسمى تنمية البادية".

يقول خلف الجدعان أحد سكان البادية في دير الزور معرفاً عن نفسه: "ولدت في سنة الربيع الأولي و -للعلم- إن سكان البوادي لا يعتمدون التاريخ الميلادي ولا حتى الهجري، بل يستبدلونها بأخرى كالقول: (السنة التي مات بها فلان، سنة الجوع، سنة الربيع، سنة الحالول، سنة المحل، ...الخ) ولكل منها دلالة راسخة ومحفوظة تلقائياً في العقل الجمعي، وتتناقلها الأجيال تباعاً.."، بالعودة إلى حديث الجدعان: "أعيش هنا مع أفراد أسرتي البالغ عددهم ستة وثلاثين شخصاً بمن فيهم والدتي العجوز التي تقضي معظم أوقاتها في النوم بسبب كبر سنها، ونعيش هنا بغير إرادتنا؛ فالزراعة الخفيفة وتربية قطعان المواشي هي مهنتنا الأساسية، فنحن نتحمل برد الشتاء وحرّ الصيف من أجل أن نعيش، ولأننا نعتمد بالدرجة الأولى على النساء في كل شيء فإننا نتزوج من أربعة نساء أو أكثر! فهنّ من يقمن بالرعي أحياناً وحلب المواشي وصناعة السمن والجبن وحصد المحاصيل الزراعية وتربية الأولاد وخياطة بيوت الشعر التي نسكن بها أثناء رحيلنا إلى مكان آخر.. في السابق كنا نستطيع أن نرعى في البادية في كل مكان إلا أن (الحكومة) في السنوات الأخيرة بدأت بمنعنا من الرعي بحجة أنها تقوم بإنشاء محميات طبيعية ومراع، فقامت بمنع الرعي تحت مسمى زيادة الغطاء النباتي. فزرعوا بعض النباتات على أطراف الطرقات وفي الواجهات وتركوا الباقي، وقد كلفت مليارات الليرات".. يتساءل الجدعان: "كتبوا على الورق بأنها محميات ومراع طبيعية، وفي الوقت نفسه منعوا الأغنام من الدخول إليها، فلماذا أطلقوا عليها اسم (مراعي)؟! فنضطر لشراء الأعلاف والأدوية البيطرية من السوق السوداء، وتكون باهظة الثمن أو بتقديم عدد لا بأس به من الأغنام لدوريات (الحكومة) مقابل السماح لنا بالرعي لساعات محدودة في هذه (المراعي) فأين سنذهب؟ ولا أحد يلتفت لنا أو يقدم لنا المساعدة أو تعويضات ريثما ينتهي مشروع (المحميات)" يتابع الجدعان سرد معاناتهم: "أولادنا لا يتلقون التعليم أو اللقاحات، وهذا إهمال متعمد فنحن لم نعد نرحل من مكان إلى آخر كما في السابق، فيوجد لدينا تجمعات مأهولة بالسكان نرحل منها في فترة انقطاع الأمطار، لكننا نعود إليها، أي أننا نصف مستقرين.. فهم أي (الحكومة) لا يهتمون بنا إلا في صفقات تصدير الأغنام حيث يشترونها منا بأبخس الأثمان ويبيعونها بالمقابل بأسعار مرتفعة للدول الأخرى عبر التجار المتنفذين والمرتبطين بهم".

أوضاع سكان البادية في الوقت الحالي:

"استغلال الحواجز للشاحنات التي تنقل الأغنام.. تدخل تنظيم داعش في حياتهم.. يأس واستسلام للواقع".

"100 ألف ليرة سورية ثمن (الترفيق) عن كل شاحنة تحمل الأغنام" بهذه الكلمات أبدى أحد سكان بادية تدمر ويدعى أبو صالح استغرابه لهذه الظاهرة، وقال أبو صالح عن الترفيق: "هو مصطلح يستغل حاجة الناس؛ وهو عبارة عن سرقة (عينك عينك) وحواجز الجيش السوري المنتشرة على طريق أثريا - خناصر- السلمية هي من اخترعت هذا المصطلح، ويعني أن يعطي صاحب الأغنام مبلغاً من المال مقابل عدم تعرض حواجز الجيش له. ومن المعروف أن هذا الطريق هو الشريان الحيوي للتنقل بين مناطق البادية السورية. والترفيق أيضاً يشمل شحن البضائع والمواد الغذائية والأعلاف.. الخ، وهذا ما يفسر ارتفاع أسعار كل أنواع السلع"، يتابع أبو صالح قائلاً: "ليس الترفيق هو المشكلة الوحيدة فأجور الشاحنات قد ارتفعت إلى أكثر من 10 أضعاف ما كانت عليه في السابق، بالإضافة إلى وجود قطاع الطرق واللصوص والشبيحة، وهم كالمنشار" كما وصفهم أبو صالح الذي يتابع: "هذا عدا أن تكلفة سقاية الأغنام أصبحت مرتفعة جداً"، ويختم أبو صالح حديثه أنه في حيرة كبيرة من أمره: "أكاد أن استسلم للواقع وأبحث عن مهنة أخرى، فتربية الأغنام في هذا الزمن أصبحت من شبه المستحيل، وما كان ينقصنا إلا تنظيم داعش لتكتمل معاناتنا، فهم موجودون في البوادي كالنمل، بل وساهموا بتغيير نمط حياتنا، فهم لا يسمحون للنساء بالخروج في المراعي إلا (باللباس الشرعي) وهذا أمر لم نعتد عليه من قبل! بالإضافة إلى الطريقة المستفزة بأخذ الزكاة؛ فهم يأخذونها عنوة، بالإضافة إلى تجنيد أبنائنا في صفوفهم وتهريب الأغنام إلى الدول المجاورة". وتعتبر الأغنام السورية من أجود أنواع الأغنام في العالم، ويحذر أبو صالح أن "مهنة تربية الأغنام ستتلاشى وتختفي إذا ما استمرت على هذا الحال؛ فالعديد من أقاربي قد باعوا أغنامهم وامتهنوا نقل النفط الخام عبر الصهاريج الكبيرة، وأغلب الظن أنني سأفعل مثلهم"

حتى لا نكرر أخطاء حمص..
لن نفترق و سنغرس فكر العودة

محمد هشام

لم تكن داريا المدينة الأولى التي تتعرض للإفراغ القسري من أهلها و تهجيرهم، فقد سبقتها من قبل أحياء ريف حمص الجنوبية في 2014 فيما عرف بالتغريبة الحمصية، والتي كانت مأساة باب سباع بدايتها، حيث تعرضت للإفراغ والتهجير في تسوية رعتها الأمم المتحدة، التي يفترض بها أن تمنع مثل هذه التجاوزات التي تعد جريمة، امتثالاً وعملاً بما تنص عليه قوانينها والأعراف الدولية التي تمنع التهجير الطائفي.

"هي جولة، و الجولة الأهم هي جولة العودة والعمل عليها". بهذه العبارات يفتتح خالد أبو النور الناشط و أحد المهجرين حديثه مع طلعنا عالحرية، ويتابع: "فكر العودة ليس مجرد نظرية، و إنما مجموعة كبيرة من الأعباء والتكاليف التي تحتم علينا حملها والعمل عليها".

و لدى سؤاله عن أبرز الصعوبات التي من المحتمل أن تواجههم خلال عبء غرس فكر العودة في نفوس الأهالي و الثوار، قال: "العودة لداريا قضية وجود، و تموت القضية إن لم تحظ بحناجر تنادي بها، وسواعد تعمل عليها"، ثم أضاف: "لقد أخطأ ثوار حمص عندما تخلو عن فكرة العودة بالمفهوم التطبيقي، إذ سمحوا للأهالي بأن تتفرق وتتشرذم منذ البداية بين المخيمات على امتداد أرياف إدلب، الأمر الذي باعد كتلتهم السكانية عن بعضها، وصعّب عليهم إيجاد مشروع يجمعهم، مما دفع الكثيرين منهم إلى مغادرة سوريا إلى تركيا في وقت لاحق، وبعضهم إلى أوروبا".

ويتفق معه الناشط سعيد أبو هادي الذي خرج برفقة أهالي داريا إلى إدلب، لكنه يضيف: "تجربة حمص أعطتنا درساً ولن نكرر الخطأ نفسه". وعن أبرز أخطاء تجربة حمص يتحدث سعيد عن رؤيته: "الذي أسهم بتضييع قضية العودة لحمص تفرق الأهالي وتشتتهم بعد الخروج، وتوزعهم على عدد كبير ومتباعد من المخيمات دون محاولة الحفاظ على كتلتهم البشرية في مكان واحد أو أمكنة محددة ومحدودة، بالإضافة إلى فرط عقد كتائبهم وتشتت العناصر بين فصائل وألوية الشمال، أن تتفرق العوائل والثوار يعني أن يتفرق صوت القضية".

فيما أفاد الناشط الإعلامي رضوان الهندي في وقت سابق لوسائل الإعلام أن "90% من أهالي الخالدية غادروا سوريا، و10% في مخيمات اللجوء".. و يرى مراقبون أن أهالي الخالدية عينة عن أهالي مدن الريف الحمصي الذي تعرض للتهجير.

في تلافي ذلك:

يقول عبد الرحمن أبو أحمد الناشط في العمل الإنساني: "النخبة لفاعلة التي خرجت مع أهالي داريا إلى إدلب وضعت تجربة أحياء ريف حمص نصب أعينها، وسعت لتجنبها، حيث تم تجميع الأهالي في بلدتين اثنتين بشكل رئيسي، وتم إسكانهم في قرية نموذجية ذات منازل منحصرة بكتلة واحدة في بلدة أطمة، إضافة إلى بلدة جرجناز، وتم انتخاب لجان ممثلة من الأهالي في كلتا البلدتين لتسهيل التواصل مع الفعاليات المحلية والمنظمات، إضافة إلى التواصل مع اللواء والمجلس المحلي سابقاً، والذي لا زال أفراده يديرون شؤون الأهالي والمدنيين بعد خروجهم" ويضيف: "يتم وضع خطة بالتواصل مع المنظمات لدراسة مشروع شراء أرض زراعية كبيرة وبناء مدينة سكنية ونقل كافة الأهالي إليها، حفاظاً على كتلتهم البشرية من التشتت والتشرذم، والعمل على تقديم سائر الخدمات والتسهيلات لهم، وإعادة الأطفال إلى مدارسهم، والعمل على تأمين فرص عمل للأهالي تكفيهم حاجتهم، وتخطو على طريق إعادة الحياة الطبيعية الآمنة للسكان بشكل يلغي حاجتهم إلى السفر ومغادرة البلاد"..

وقد أفاد النقيب سعيد نقرش أبو جمال قائد لواء شهداء الإسلام، في وقت سابق إلى عدد من وسائل الإعلام بأن ثوار داريا تلقوا عروضاً بشكل غير مباشر للانضمام إلى فصائل محلية، ثم أردف: "الأولوية تكمن في الحفاظ على كتلة اللواء" وأنه سيعمل في الشمال كغيره من الفصائل ليدافع عن الجبهات ويحمل في أهدافه مشروع الرجوع إلى داريا.

حول هذا الجهد يفيد زياد أبو عبدو أحد ناشطي داريا أن غرس فكر العودة يعد من أهم أولويات النخب في الفترة القادمة، مبيناً حجم الضرر الذي ترتب على إهمال هذه الخطوة في تجربة حمص، وحول هذه الآلية أفاد: "من الممكن بعد استقرار الأهالي عقدُ ندوات ثقافية وحوارية ومهرجانات في معسكرات التدريب، تحث على الحفاظ على الكتلة، وأنها المفتاح الوحيد الذي يكفل إمكانية العودة، وعدم أفول شمس القضية، إضافة إلى نشاطات مماثلة مناسبة للأهالي ذكوراً و إناثاً، تغرس في نفوسهم فكر العودة وتحثهم على تطوير أنفسهم وتنمية مواهبهم وقدراتهم، بشتى الوسائل المتاحة، لتحصيل الجاهزية للبناء والترميم فور الرجوع".

تجربة داريا لم تكن الأولى ولا يبدو أنها الأخيرة، بظل نظام فاشيّ سبق وأن عرض حل التهجير على أهالي حي الوعر كمخرج لحصارهم، والتي يمكن أن تصبح واقعاً في ظلّ صمت المجتمع الدولي المتآمر.

الإخلاء القسري

طلعنا عالحرية

تأتي عملية التهجير والإخلاء القسري التي تعرض لها أهالي مدينة داريا، لتسلط الضوء من جديد على أحد الانتهاكات والجرائم الخطيرة التي قام النظام السوري بارتكابها منذ بداية الثورة السورية في عام 2011، حيث شهدت عدة مناطق هذه العملية سابقاً كما هو الحال في حمص والقصير، ولا تزال مناطق أخرى تتعرض وعرضة لتكون ضحية هذه الجريمة كمعضمية الشام وحي الوعر..

تعريف الإخلاء القسري:

هو طرد دائم أو مؤقت لأفراد أو أسر و\ أو مجتمعات محلية ضدّ إرادتهم من المنازل و\ أو الأراضي التي يشغلونها دون أن توفر أشكال مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها من أشكال الحماية وتيسّر لهم سبل الحصول عليها.

وقد عرفت لجنة القانون الدولي في الأمم المتحدة جريمة الإبعاد في سياق تعريفها للجرائم ضدّ الإنسانية في مسودة الجرائم المخلّة بسلم البشرية وأمنها لعام 1954 بأنه:

"يعني إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان أو الأشخاص المعنيين قسراً من المنطقة التي يوجدون فيها بصفة مشروعة، بالطرد أو بأي فعل قسري آخر دون مبررات قانونية يسمح بها القانون الدولي".

وهذا ما أكدته المادة السابعة الفقرة 2/ د من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عندما نصّت على:

"1ـ أن يُرحّـل مرتكب الجريمة، أو أن ينقل قسراً شخص أو أكثر إلى دولة أخرى، أو مكان آخر بالطرد، أو بأي فعل قسري آخر لأسباب لا يقرّها القانون الدولي.

2ـ أن يكون الشخص أو الأشخاص المعنيين موجودين بصفة مشروعة في المنطقة التي أبعدوا منها على هذا النحو.

3ـ أن يكون مرتكب الجريمة ملماً بالظروف الواقعية التي تقررت على أساسها مشروعية هذا الوجود.

4ـ أن يرتكب هذا السلوك كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد مجموعة من السكان المدنيين وأن يكون الجاني ينوي هذا السلوك وهذا الهجوم الواسع النطاق".

كما نصت المادة 8 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، على أن هذه الجريمة هي جريمة حرب عندما ترتكب في حالة النزاع المسلح، ولكن في نفس الوقت أقر هذا النظام بأن هذه الجريمة تنطوي على تداخل بين جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، أي أنها من الممكن ارتكابها كجريمة ضدّ الإنسانية زمني السلم والنزاع المسلح.

أنواع عمليات الإخلاء القسري:

تجري هذه العمليات من المساكن والأراضي في المناطق الحضرية والريفية، وفي البلدان النامية والمتطورة على حد سواء، ويتراوح نطاقها بين فرد واحد أو أسرة أو مجموعة أو جماعة واحدة إلى حي بأكمله أو عمليات ترحيل واسعة النطاق تشمل عشرات آلاف السكان.

وليست جميع حالات الإخلاء محظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ كأن تكون هناك ضرورة لإبعاد الأشخاص عن الأراضي المعرضة للخطر المحدق بحياتهم، ومع ذلك ينبغي أن تتماشى عمليات الإخلاء مع القوانين الوطنية والمعايير الدولية وفق الأصول القانونية، حيث لا يؤدي صدور قرار إداري أو قضائي وحده بالضرورة إلى حالة إخلاء قانونية أو مبررة بأي شكل من الأشكال، ما لم يمتثل القرار إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان والالتزامات المتصلة بالدولة.

ولكن في الحالات الأخرى يشكل الإخلاء القسري انتهاكاً جسيماً لعدة حقوق من حقوق الإنسان سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، يأتي في مقدمتها الحق في الحياة والحق في عدم الخضوع لمعاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، وحق الشخص في الأمن على شخصه، والحق في مستوى معيشي ملائم (سكن وغذاء ومرافق صحية لائقة)، كذلك حق الشخص في عدم التدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته، وحرية التنقل واختيار مكان الإقامة.. يضاف إلى ذلك كل من الحق في الرعاية الصحية والتعليم والعمل والملكية والحق في الانتصاف الفعّال، والحق في التصويت والمشاركة في إدارة الشؤون العامة.

ويندرج الإخلاء القسرى للسكان بهدف إخراجهم من مناطقهم، ضمن جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية وفق قاموس القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ولا تنطوي حالات الإخلاء القسري بالضرورة على استخدام القوة البدنية، فيمكن أن تتم هذه الجريمة بالمضايقات والتهديدات أو بأي نوع من أنواع الترهيب، حيث يكفي جعل بقاء شخص من الأشخاص في المنزل لا يطاق بقطع إمدادات المياه والكهرباء مثلاً، لنشهد حالة إخلاء قسري.

ولا ترتبط الحماية للأشخاص من الإخلاء القسري بحقوق الملكية، فلا يتم النظر لنوع الحيازة سواء ملكية أو إيجاراً عاماً أو خاصاً أو سكناً تعاونياً أو ترتيباً جماعياً أو استثماراً أو سكناً طارئاً أو مؤقتاً أو استيطاناً غير نظامي.

وفي سورية يتم الإخلاء القسري بالقوة المادية المباشرة وبشكل معنوي أيضاً، حيث يستخدم النظام القوة المفرطة والوحشية والتهديد باستخدامها؛ واستخدام الاعتقال والحصار، مما يجبر المدنيين والمقاتلين على ترك منازلهم وبيوتهم إلى مكان آخر لا يمتّون له بصلة سوى أنه أرض سورية في حال كان الإبعاد داخلياً، على أمل الرجوع إلى ماض وتاريخ وذكريات تم دفنها مع شهداء ومشاعر وعواطف وضحكات ودموع ولحظات ماتت مع أحبة، لم يبق منها إلا الأطلال، التي يعمل النظام على محوها واختراع واقع جديد يناسبه ويناسب حلفائه المجرمين، الذين يسعون لاستيطان وهضم حقوق السكان الأصليين لهذه الأراضي دون أي وجه حق.

ويبدو أن إعادة الحال الى ما كان عليه سيكون صعباً لا سيما في ظل سيطرة النظام على السجلات الرسمية الخاصة بالأحوال المدنية والملكيات العقارية، وفي ظل مقدرته على إصدار تشريعات وقوانين تساعده في طمس معالم هذه الجرائم

الرابطة السورية للمواطنة.. الدور والأهداف

طلعنا عالحرية

في وقت أصبحت فيه المواطنة، أكثر من أي وقت مضى، مفهوماً جوهرياً لبناء سورية وطناً لكل مواطنيه، وبعد أن عرفت سورية في العقود الخمسة الأخيرة شكلاً فريداً من أشكال الاستبداد غُيّبت خلاله فكرة المواطنة عن البرامج التعليمية في المدارس وعن الممارسة في الحياتين السياسية والاجتماعية، كان لابد من خلق كيان مدني سوري يولي الأهمية البالغة لمسألة المواطنة، فكان أن أسست "الرابطة السورية للمواطنة" (SL4C) على يد مجموعة من السوريات والسوريين في 15 كانون الثاني ديسمبر 2011.

تعرف الرابطة نفسها على أنها: "تجمع مدني طوعي لكل من يرغب في العمل على ترسيخ المواطنة وقيمها في سورية على صعيد العلاقة بين المواطنين. والعلاقات بينهم وبين الدولة. والعلاقات بينهم وبين المحيط الذي يعيشون فيه".

وتؤكد الرابطة في موقعها الإلكتروني أنها "ليست تنظيماً سياسياً، وإنما تعمل في الشأن العام وتسعى إلى أن تكون ذات تأثير في المجتمع المدني".

وهي "تؤمن أن أي شكل قد تنتهي إليه الأزمة السورية لن يقوى على بناء الدولة المدنية الديمقراطية المنشودة، وعلى تحقيق استقرار المجتمع، مالم يقم على أساس المواطنة الكاملة". مشيرةً إلى أن تلك الأسس هي: "المواطنة، والحرية والمساواة والمشاركة والمسؤولية. بمعنى المشاركة الواعية والفاعلة لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع في بناء الإطار الاجتماعي والسياسي والثقافي للدولة".

وبحسب الدكتور حسان عباس (رئيس الرابطة) فإنه "مع انطلاقة انتفاضة الكرامة، في سورية ظهرت، بشكل ملحٍّ، أهمية تملّك الشباب المشارك في المظاهرات السلمية لثقافة المواطنة. وثمّة أمران أكدّا هذه الأهمية: الأول هو أن المصطلح صار، بين عشية وضحاها، مصطلحاً تحشيدياً، تتناقله الأدبيات المؤيدة للانتفاضة دون أن تبيّن دلالته العلمية، ودون أن توضّح ما هي مبادئ المواطنة وما هي قيمها. أما الثاني فهو أن النظام قد عمل، من الأيام الأولى، على تقويض البعد المواطني للانتفاضة من خلال تطييفها أولاً (خطاب بثينة شعبان في 26 آذار 2011)، ومن خلال دفعها بالقوة نحو العسكرة (استخدام العنف بشكل مبكر ومتسارع) ثانياً".

المواطنة هي الحل الأمثل

لا تدّعي الرابطة تمثيل أشخاص بعينهم، أو مجموعات محددة. فهي -والكلام هنا لـ د. حسانعباس- "(جسم مدني) مفتوح أمام كل من يرغب بالعمل من أجل تحقيق المواطنة في سورية. لهذا السبب لا تعتمد الرابطة مبدأ الانتساب، ولا بطاقة عضوية، ولا رسوم انتساب، ولا هيكلية تراتبية.. الرابطة (وهذا ما يفسر اسمها) تربط بين المواطنين السوريين الفاعلين من أجل المواطنة. وهذا الربط يكون من خلال العمل في البرامج والمشاريع القائمة.. تطرح الرابطة، أو تستقبل، برامج عديدة، وكل برنامج يضمّ عدداً من المشاريع، يعمل بها مواطنون مقتنعون بأن المواطنة هي الحل الأمثل لما يعترض الوطن السوري من تصدّعات. ربما أمكننا القول إن هؤلاء هم من تمثلهم الرابطة".

ومن الأهداف المحددة للرابطة: نشر ثقافة المواطنة وقيمها والدفاع عنها، وتعميق المعرفة بالهوية الوطنية وثقافاتها، وكذلك تعميق الخبرات في قضايا المواطنة، وتكريس مفهوم المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين/ات، والعمل ميدانياً لتكريس مبدأ المشاركة في الحياة العامة، وترسيخ ثقافة التشاركية وثقافة التطوّع في الحياة العامة، والمساهمة في تأهيل الكفاءات في قضايا فض النزاع والسلم الأهلي والعدالة الانتقالية وغيرها من القضايا الملحة في المرحلة التي تمر بها سورية اليوم، والمساهمة أيضاً في تحسين أوضاع اللاجئين السوريين، والمساهمة في حماية التراث المادي وغير المادي والطبيعي.

وتؤكد أدبيات الرابطة، أن "دولة المواطنة التي تقوم على هذه الأسس، يتمتع فيها المواطنون بحقوقهم ويلتزمون بواجباتهم دون أي تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الجهة أو العقيدة". لافتةً إلى أنها "منظمة غير ربحية مسجلة في هولندا".

مبادئ وقيم المواطنة في دليل خاص

ليس من المبالغة القول إن تغييب فكرة المواطنة يعد -بحسب الخبراء والمختصين- سبباً من أسباب الوضع الذي وصلت إليه سورية اليوم. وقد أظهرت استبيانات وحوارات قام بها فريق من الباحثين السوريين أن "معظم الناس يجهلون المعنى الحقيقي للمواطنة، بمن فيهم أولئك الذين يرفعونها شعاراً لدولة المستقبل".

وفي هذا السياق أصدرت الرابطة مؤخراً، بالتعاون مع دار "بيت المواطن"، وبدعم من مؤسسة Hivos الهولندية، القسم النظري من "دليل المواطنة"، والذي قام بإعداده فريق من الباحثين، هم: د.حسان عباس، وصباح الحلاق، وماريانا الطباع، وسام جلاحج. وقام بتنفيذه فنياً فايز علام. وقد وضعت الرابطة مشروع هذا الدليل منذ سنتين تقريباً، وقامت بتطبيق مواده في ورشها التدريبية على المواطنة وقضاياها. وهو يتكوّن من جزأين، صدر الجزء الأول وهو القسم النظري، وتم الانتهاء مؤخراً من وضع اللمسات الأخيرة على الجزء الثاني، وهو القسم العملي الذي ستقوم الرابطة بإصداره قريباً بعد إخضاع مواده للاختبار العملي لتلافي ما قد يلقاه الباحثون والمتعاملون معه، من هنات وثغرات فيه".

ويشرح الدليل بجزئه الأول بشكل أساسي معنى المواطنة، والمبادئ التي تقوم عليها وهي أربعة مبادئ أساسية: التشاركية، الحرية، المساواة، المسؤولية. ثم يعرض لأربع قيم من قيم المواطنة وهي: الكياسة، والتضامن، والوعي المدني والإنسانية.

كما يستعرض الدليل بعض القضايا المرتبطة بالمواطنة مثل: الجندر، العلمانية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، التعليم، التنمية المستدامة، المجتمع المدني، والثقافة. بأسلوب مكثف لكنه واضح يتناسب مع الآليات المتبعة في ورش التمكين.

سوريا :اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

المحامية دعد موسى

صادقت سوريا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 2002 بالمرسوم التشريعي 330

اتفاقية (سيداو) صدرت عام 1979 دخلت حيز التنفيذ عام 1981 تتألف من ديباجة و30 مادة

وهي تعتبر بمثابة إعلان عالمي لحقوق المرأة نظراً لما تتمتع فيه من شمولية في معالجة قضايا التمييز ضدّ النساء، وضمان المساواة أمام القانون من حيث تنصّ على اتخاذ التدابير الهادفة إلى تحقيق المساواة الفعلية بين الرجال والنساء في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتلزم الدول بالعمل على تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية للسلوك فيما يتعلق بالجنسين. كما إنها تطالب بالمساواة على صعيد الحياة الخاصة والعامة، وقد شملت كافة المجالات المتعلقة بقضايا المرأة. وأهم ما في الاتفاقية أنها تناولت التمييز موضوعاً محدداً وعالجته بعمق وشمولية بهدف إحداث تغيير جذري وفعلي في أوضاع المرأة.

تعتبر (سيداو) الأساس القانوني والعملي للقضاء على التمييز ضدّ النساء في العالم، وبمثابة مؤشر على التزام الدول الأطراف في الاتفاقية بتحقيق المساواة أمام القانون في تشريعاتها الوطنية وتعديل ما هو مخالف لها.

ورغم تصديق سوريا عليها، تحفظت على مواد أساسية في الاتفاقية بما لا ينسجم مع غرض الاتفاقية وجوهرها، ولاينسجم مع الواقع الفعلي للمرأة السورية، والتحفظات تنسجم جميعها مع الوضع القانوني التمييزي ضدّ النساء السوريات. وبالعودة إلى تلك التحفظات نجدها تتركز على المساواة أمام القانون، وخاصة ما يتصل بالمرأة لناحية علاقاتها الأسرية وحياتها الخاصة.

فالمادة 2 تنص على: "تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، وتوافق أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة القضاء على التمييز ضدّ المرأة وتحقيقاً لذلك، تتعهد بالقيام بما يلي: تجسيد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيه حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال القوانين والوسائل المناسبة الأخرى.

اتخاذ التدابير التشريعية المناسبة وغيرها من الإجراءات الضرورية، بما في ذلك ما يقتضي الأمر من جزاءات لحظر كافة أشكال التمييز ضدّ المرأة.

إقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة من أي عمل تمييزي، عن طريق المحاكم الوطنية ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى.

الامتناع عن الاضطلاع بأي عمل أو ممارسة تمييزية ضدّ المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام.

اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة.

اتخاذ التدابير المناسبة بما في ذلك التشريعية، لتعديل أو إلغاء القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

إلغاء جميع قوانين العقوبات الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة".

إن التحفظ على هذه المادة ينافي روح وجوهر الاتفاقية، وسببه التمييز الموجود في الدستور وقوانين الأحوال الشخصية وقانون العقوبات وقانون الجنسية والأعراف والممارسات التمييزية ضدّ النساء، وعدم وجود أليات لحماية النساء من التمييز، بل وعلى العكس ممارسة التمييز ضدهنّ على الصعد كافة.

المادة 9: "-1تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً متساوياً لحق الرجل في اكتساب جنسيتها أو الاحتفاظ بها أو تغييرها، وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي أو تغيير جنسية الزوج أثناء الزواج، أن تتغير جنسية الزوجة أو أن تصبح بلا جنسية أو أن تفرض عليها جنسية زوجها. -2تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً متساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها".

تحفظت سوريا على هذه المادة الفقرة 2 لتعارضها مع قانون الجنسية الذي يمنع المرأة السورية من حق منح الجنسية لأبنائها.

المادة 15 فقرة 4: "تمنح الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالقانون المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم". فيما ماتزال المرأة السورية محرومة من التنقّل.

المادة 16: "1 - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، وتضمن بوجه خاص، على أساس تساوي الرجل والمرأة:

أ- نفس الحق في عقد الزواج.

ب- نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا بالرضا الحرالكامل.

ج- نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه.

د- نفس الحقوق والمسؤوليات كوالدة، بغض النظر عن حالتها الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالها، وفي جميع الأحوال، تكون مصالح الأطفال هي الراجحة.

هـ- نفس الحقوق في أن تقرر بحرية وبشعور من المسؤولية عدد أطفالها والفترة بين طفل وآخر. وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق.

و- نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصايا على الأطفال وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأنظمة المؤسسية الاجتماعية، حيث توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفي جميع الأحوال تكون مصالح الأطفال هي الراجحة.

ز- نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة، والمهنة، والوظيفة.

ح- نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات، والإشراف عليها، وإدارتها، والتمتع بها، والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض ذي قيمة.

2 - لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما فيها التشريع، لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمراً إلزامياً".

لقد تحفظت سوريا على الفقرات 1(ج-د-و-ز) والفقرة2 ، والسبب في ذلك يعود إلى التمييز ضد المرأة داخل الأسرة وفي العلاقة الزوجية وحياتها الخاصة المكرس في قوانين الأحوال الشخصية والأحوال المدنية.

يوميات ياسمين (11)

سلام الغوطاني

تلقتْ خبراً عن ابنها: "قُتل تحت التعذيب"! فانجلطت وشُلّت نصفياً. خبرٌ أليمٌ وصادمٌ للجميع! كيف؟ متى؟ أين؟ لماذا؟.. تحضرُ جميعِ أدوات الاستفهام والاستغراب دفعةً واحدةً ولا مجيب عن اللامعقول إلا التأقلم معه. فكرت الأم بمعقوليّة لبرهة: "لـم يكن فيه علّة لما اعتقلوه! فكيف يموت؟" ولكن دماغها لم يستوعب هول الخبر.

كان الخبرُ جللٌ، ووقعه عليكِ أجلُّ وأعظمُ. خبرٌ أو إشاعةٌ لا فرق؛ ففي سوريّة، لا تمييز بينهما، إلا بعد فوات الأوان، في هذا الليل الطويل الطويل والذي تبدو فيه "كلّ البقرات سوداوات"! آه يا أمي آه..

تدور في ذاكرتي أطلالُ الأحداث والأماكن فتحن فضلات روحي المهشّمة وتذريها للجحيم.. هل للروح فضلات كما للجسم؟ وهل علينا الانتهاء من إعادة تدويرها كما نفعل مع فضلاتنا؟ ربما. ولكن ما السبيل لدفن ذاكرتنا مرة وإلى الأبد؟ يا لهول الذاكرة، ذاكرتنا!

تضغط عليّ حالة شللك النصفيّ يا أمي، والمسؤوليات الملقاة على عاتقي لغياب الرجال وحضور الشياطين. وتضيق علينا غرفتنا التي ربما لقبور المسؤولين ببلدنا ما هو أوسع منها! لماذا أعتني بكِ برضى؟ وأنتِ التي طردتني وأولادي بالإضافة لأختي وأولادها عندما لجأنا إليكِ! وتركتينا في حال سبيلنا نتدبر أمرنا متوحدين. ثم لجأتِ إلينا بعد شللك النصفيّ لنعتني بكِ. لماذا؟ هل كنا حقاً ببيوتنا يوماً وطُردنا منها؟! لا أدري.. وبالرغم من معرفتنا اللاحقة أنَّ الخبرَ كاذبٌ، وأخي ما زال حياً في أقبية الأمن، إلا أنَّ حالتكِ لم تتحسن، وكأنك تعاقبين نفسك وتعاقبينا بشعورك بالذنب. لدرجة أنكِ غير قادرة على فعل شيء إلا الظهور مظهر الطفلة العاجزة. فمن باب تحصيل

لوحة للفنان ديلاور عمر بعنوان "قصة لاجئة"

من غير قصد؟ إنها تُذكرنا بوجعنا، عجزنا، خوفنا، خذلاننا.. وتجعلنا بمصافِ العاقّين بالأبوين. "يمكن الغُلب أللي أنا فيه، هههههه، نشّطَ ذاكرتي! ما بعرف. يوم طردتنا من بيتك المكّون من غرفتين -كما طُردنا من بيوتنا- والذي كنت قد استأجرتيه بعدما تهجرنا كلنا من بيوتنا ولا يوجد لنا أي مكان نذهب إليه أنا وأولادي الأربعة وأختي وأولادها.. كنتِ قويّة في ذاكِ الوقت وكانت حجتكِ أن البيت لايتسع لنا جميعاً".

آه يا أمي الضعيفة الآن ماذا نفعل؟ أين نذهب؟ تنسدُّ الأرضُ فتُفتح السماء.. هل فُتحت الأرض يوماً وانسدّت السماء؟! آه يا أمي، آه يا الله، فالله دائماً أكبر!

يتبع..

الحاصل عندكِ أنْ تقوم ابنتك "ياسمين" بهَمّكِ!

آه يا أمي لو تعرفين مدى استجدائي ومعاناتي والابتزاز الذي تعرضت له؛ لكي أحصل لكِ على كرسي نقال يساعدك على الحركة بدوني، ولكنه لم يعجبكِ لأنه يعمل بلا "ياسمين". فالمعنيون بالمساعدات الإنسانيّة والطبيّة يحتاجون لجهود كبيرة لإقناعهم؛ فالحالات كثيرة وهم يسترزقون. فمن جهة إلى أخرى، ومن تقريرٍ طبيٍّ إلى آخر، ولا تنسي الاستشارات والطب الشعبي ومن هذه القصص التي لا تنفع حتى للتسليّة..

لماذا أعاتب ولمن أشتكي؟ لماذا هذه الذاكرة المُلحّة

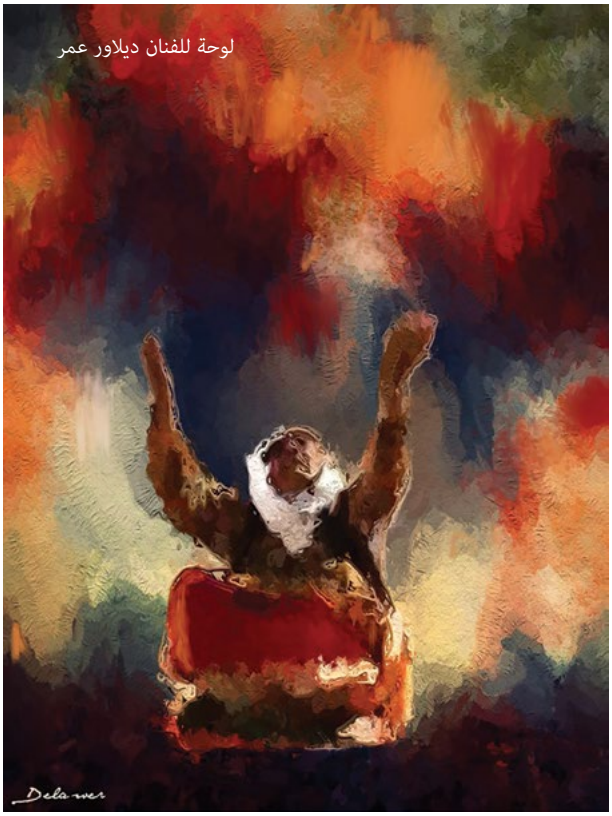

لوحة للفنان ديلاور عمر

نساء في مخيمات اللجوء..
ضحايا مختلف أشكال العنف والإساءة
وهنّ ضحايا الحرب

غياث الجندي

إذا كانت حتمية الانهيار السوري كارثية على السوريين بمجملهم، فإنها أكثر كارثية على النساء السوريات. لقد اضطرّت النساء السوريات إلى المجازفة والهروب من جحيم ما يحصل في سورية نحو مخيمات اللجوء المُنتشرة في الدول المجاورة أو اليونان وغيرها من الدول الأوربية.

في مخيمات اللجوء، لا تقل الحياة بشاعة بالنسبة للنساء عمّا شاهدن في سورية قبل الرحيل، باستثناء النجاة من القذائف والبراميل المتفجرة. ففي لبنان مثلاً، تعرّضت النساء السوريات -ومن ضمنهنّ فتيات بعمر الطفولة- إلى الاستغلال الجنسي البشع من قبل أشخاص من المفترض أنهم يقومون بحمياتهن بعد هروبهن نحو النجاة.

لقد خيرت النساء ما بين الإهانة والذل والجوع، وبين التنازل عن كرامتهن. ففي تقرير عرضته مؤخراً "القناة الرابعة" البريطانية (قمت بتحريره وترجمته) تكلمت أكثر من خمس نساء عن معاناتهنّ في مخيمات اللجوء اللبنانية. في نفس البرنامج تكلمت سيدة من ريف دمشق كيف اشترط أحد موزعي وقود التدفئة عليها أن تزوره في بيته لتحصل على الوقود وحين رفضت ذلك بشدة وبينت له كيف فقدت زوجها في قصف النظام للمنطقة السكنية، "تنازل" الشخص وقال لها يمكن لابنتك (13 سنة) أن تقوم بالمهمة! لم تكن تلك إلا واحدة من عشرات الحالات التي حصلت وتحصل كل يوم في تلك المخيمات. هناك، في تلك المخيمات، لا يوجد مساعدات إنسانية للاجئين بشكل عام، أو هنالك مساعدات شحيحة تضمن لهم بقاءهم اليومي فقط. وليس هناك أي مقومات تضمن للنساء السوريات الأمان. معظم النساء اللاجئات في المخيمات فقدن أباءهن أو أزواجهن في الحرب، وهذا يجعلهنّ فريسة سهلة لأصحاب السلطة في المخيمات. أيضاً تنبع هذه الحالة من الصورة المجتمعية والدينية السائدة أن النساء فقط "يسترهن" الزواج.

في نفس المخيمات ومخيمات في بلدان أخرى من ضمنها الأردن وتركيا، قامت مجموعات تعمل في المخيمات بترتيبات مشينة تكللت بالزواج المبكر لفتيات سوريات تحت السن القانوني لرجال تبلغ أعمارهم أضعاف أعمار الفتيات المتزوجات، هم من دول الخليج ودول عربية أخرى. لقد مرّت هذه الحالات بصمت مخيف؛ حيث لا تحظى هذه الفتيات ولا حتى النساء بأدنى حدّ من الحماية القانونية، ولا توجد أيضاً أي عمليات توعية لأهالي الفتيات، ناهيك عن الوضع المادي للأهالي هناك،

والحاجة الماسة للناس للخروج من أجواء المخيمات السيئة بأي طريقة. لم تكن هنالك خيارات أخرى أمام النساء والفتيات، ولكن كان هنالك خيار وهدف واضح أمام المجموعات تلك؛ ألا وهو استغلال هؤلاء الفتيات. إنها ثقافة استغلال النساء وخصوصاً في فترة الأزمات كالأزمة السورية الحالية.

أمّا في مخيمات اللجوء اليونانية حيث يوجد أكثر من 55000 لاجئ ولاجئة عالقين في ظروف شديدة الصعوبة، حيث لا توجد مساعدات ولا أماكن تتوفر فيها أدنى مقومات الحياة، تبقى النساء في قمة المتضررات من الظروف المفروضة عليهن. فبالإضافة إلى غياب الدعم الحكومي والمؤسساتي، وغياب المنظمات المعنية بحقوق المرأة بشكل عام، تعيش النساء في جو مشحون بالخوف والقلق من الظروف السائدة ضمن هذه المخيمات.

أكثر من 400 امرأة قلن إنهنّ تعرّضنّ للتحرش الجنسي من قبل رجال من جنسيات مختلفة، بما فيها الجنسية السورية ممّن يعيشون ضمن المخيمات! وذلك في إطار مجموعة مقابلات أجريت مع أكثر من 500 امرأة وفتاة، وعدد كبير من هؤلاء الفتيات والنسوّة صرّحن بأنهنّ لا يتجرأن على الخروج خارج الخيم أو الكرافانات، حيث يخشين التحرش الجنسي اللفظي أو الجسدي. هنالك عدد كبيرمن النساء في المخيمات اللواتي يعشن مع أطفالهن، حيث ينتظرن لمّ الشمل لأزواجهن في البلدان الأوربية أو هنّ نساء فقدن أزواجهن في الحرب السورية أو في أماكن احتجاز النظام.

قد يبدو الوضع القانوني بالنسبة للنساء في اليونان أفضل منه في الدول المحيطة بسورية مثل لبنان ومصر والأردن وتركيا، لكن هنالك عقبات كثيرة تواجهها المرأة كذلك، أوّلها عدم وجود خطة موحّدة من الحكومة اليونانية لحماية النساء، بالإضافة إلى تردّد النساء في التقدم بشكوى ضدّ المتحرشين خوفاً من المجتمع المحيط في المخيمات، وخوفاً من خطر وقوف المجتمع ضدّ المشتكيات واتهامهنّ: "بأنها هي أصل المشكلة" وبغيرها من المفاهيم المجتمعية السائدة.

الأسوأ من كل هذه الظروف التي تعيشها النساء في تلك المخيمات، تبقى الفتيات الصغيرات والأطفال بشكل عام بدون أي عملية تعليمية أو توعوية. واذ تغيب عن المشهد قضايا الزواج المبكر، فإنّ قضايا التحرش الجنسي بالفتيات القاصرات موجودة وبكثافة داخل المخيمات.

هذه الصورة القاتمة لأوضاع النساء في مخيمات اللجوء تحتاج إلى حلول عاجلة من ضمنها الوضع الفوري لآليات حماية قانونية وإنسانية تضمن للنساء الأمان وتمنع زواج القاصرات اللواتي هن عرضة للعنف والإساءة. وأيضاً ينبغي وضع آليات توعوية للرجال من أجل الحدّ من التحرش الجنسي بالنساء.

المرأة السورية والثورة

جورج كتن

شاركت المراة السورية الى جانب الرجل في الثورة السلمية ضدّ النظام الاستبدادي الذي اذاق السوريين رجالاً ونساءً دون تفريق اشكالاً مُتعدّدة من القمع والاذلال. وكانت مشاركتها الواسعة في المرحلة السلمية في التظاهر والاعتصامات والقاء الخطب في التجمعات الشعبية وتوزيع النشرات والاشتراك في اطلاق الاحزاب الجديدة وتحرير صحف الثورة وتشكيل التنسيقيات والنشاطات الاغاثية وغيرها. كما نالت نصيبها من الاعتقال والاختطاف والتعذيب والقتل والاغتصاب والترحيل واللجوء، وتحملت المسؤولية عن اعالة اسرتها عند اعتقال او استشهاد المعيل. وقد تراجع هذا الدور عند الانتقال لمرحلة حمل السلاح بعد هيمنة الفصائل الاسلامية المسلحة.

***- وضع النساء في ظل حكم النظام السوري:**

لا يتقدم النظام الاستبدادي رغم ادعائه العلمانية كثيراً في مجال التعامل مع المرأة قبل الثورة واثنائها، قانونه للأحوال الشخصية ترك للمؤسسات الدينية حريّة التصرف فيما يتعلق بالتشريع. وهو قانون يُميّز بين المرأة والرجل في امور الزواج والطلاق والوصاية والارث وغيرها. فالمرأة لا تستطيع تزويج نفسها دون موافقة ولي امرها، حتى في حالة طلاقها او وفاة زوجها، وفي الزواج المختلط يحق للمسلم ان يتزوج من غير المسلمة فيما لا يحق للمسلمة ان تتزوج من غير المسلم، وترفض السلطة اصدار قانون للزواج المدني.

المرأة السورية محرومة من اعطاء جنسيتها لاولادها، وهناك قيود على تنقلها وسكنها، ولا يعاقب القانون اجبار الزوج لزوجته على المعاشرة، ويعفى المغتصب من العقوبة فيما لو تزوج من ضحيته!!. وطوال حكم البعث عوقبت ما يُسمّى ب"جرائم الشرف" بالسجن لأشهر لا أكثر إلى أن رُفعت لـ5 سنوات، دون الوصول لعقوبة القتل العمد المشابهة لها التي تحكم بالمؤبد او الاعدام، ممّا شجّع على ارتكاب عمليات قتل واسعة للنساء بحجة "الشرف!".

كما ضيق النظام على أي نشاط نسائي مستقل لتحصيل حقوق المرأة، وعلى الجمعيات النسائية المدنية حتى المُشكّلة قبل الاستقلال أوبعده, والتي كان لها دور كبير في نضال المرأة من جل حقوقها، وقام بتحويل الاتحاد النسائي من "نقابة" تدافع عن المرأة وحقوقها الى جهاز سياسي تابع للامن يُقيّد أي نشاط نسائي سياسي أو اجتماعي أو ثقافي لضبطه ضمن توجهات السلطة. فيما سمح رغم علمانيته المزعومة بانتشار تنظيم "القبيسيات" الرجعي المُكرّس لتطبيق قيود متشددة على المرأة والمجتمع. وانضم لـ"الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة- سيداو"، لكنه تحفّظ على مواد فيها تناقض تعامله التمييزي ضدّ المرأة. كما تعامل مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المشابهة بانتقائية تفقدها تأثيرها في تطوير حقوق السوريين من نساء ورجال.

***- وضع النساء في ظل حكم النظام السوري:**

ليست حال المراة بأفضل في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، بل إنّها اسوأ حسب الفصائل المسلحة المهيمنة عليها والتي تتراوح من أقصى التشدّد كما في مناطق داعش الى الفصائل الاسلامية المعتدلة. فبدل أن تجد المرأة حرية أوسع في المناطق المُحرّرة تمّ التضييق عليها وفقدت حقوقاً كانت قد حصلت عليها بنضال طويل. وذلك لما يسود في اوساط الفصائل الاسلامية من مفاهيم متخلفة تصنف المرأة في مرتبة أدنى من الرجل، حيث المرأة "ناقصة عقل ودين" مهمتها منزلية فقط لرعاية اولادها وارضاء زوجها القوام عليها.

علا صوت السلاح على أصوات الناس المُطالبة بالحرية للجميع، بحيث أصبحت السياسة تنبع من فوهة البندقية، فحامل السلاح لا يتحكم فقط في السياسة العامة بل عمل لفرض قيود اجتماعية متشددة على الجميع وخاصة النساء، وبرّر ذلك بنصوص دينية وعرف سائد، بالإضافة لبنية مُجتمعيّة مُتخلفة ذكوريّة التوجه وخاصة في الأرياف، تنسجم مع ما يهدف اليه الاسلام السياسي من ابقاء المرأة ضمن قيودها ومنعها من تحصيل حرياتها. وافضل مثال على التعامل مع المرأة الناشطة خطف "رزان زيتونة" و"سميرة الخليل" ورفاقهم اثناء تأديتهم واجبهم الثوري في مناطق يهيمن عليها الاسلام السياسي.

التضييق على الحريات في "المناطق المحررة" يتناول الجميع رجالاً ونساء، لكنه اكثر قساوة بالنسبة للمرأة. وبذلك تراجعت المشاركة الواسعة للمرأة في الفترة السلمية الى أدوار ثانوية تكاد لا تتجاوز المُقرّر لها حسب النصوص المستقاة من الدين، فيما عدا بعض النشاطات الاغاثية . أمّا في المجال القتالي فقد اقتصرت على مشاركة جزئية، كما في الملتحقات بالقوات الكردية، او قوات النظام حيث اوكل لمجندات

تفتيش النساء على الحواجز، أو اشراكها بمناطق داعش في كتائب امنية نسائية خاصة بملاحقة النساء وقمع مخالفاتهن للقيود المفروضة.

***- المشاركة السياسية للمرأة السورية:**

مشاركة المرأة في المجال السياسي وصنع القرار كانت محدودة جداً في أوساط الهيئات السياسية المُعارضة كالائتلاف والمجالس المحلية رغم اعتبارها المؤسسات الاكثر تقدماً في أوساط المعارضة، ويكاد يكون تمثيلاً شكلياً او نوعاً من الديكور لاظهار الإئتلاف بوجه "حضاري" امام الجهات الداعمة, وربما ينتظر المرأة مستقبل اسوأ في حالة وصول تنظيمات الاسلام السياسي للسلطة.

ما يمكن استنتاجه من مسيرة الحراك النسائي السوري أن المرأة لن تحصل على حقوقها إلاّ في ظل نظام ديمقراطي علماني يقطع الطريق على تطبيق شرائع دينية لا تتوافق مع العصر ومع المسيرة الانسانية الحضارية.

الثورة لا تكون ثورة فعلاً إن اقتصرت على اسقاط نظام ليليه آخر يُعيد التضييق على الحريات وبشكل خاص حرية المراة التي يقاس بها مدى تقدم البلدان والشعوب. لن تكون ثورة إن لم تسن قوانين تقدمية، تناقش مسوداتها منذ الآن، وبخاصة قانون عصري للاحوال الشخصية يعتمد كمرجعية الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهود والاتفاقيات الدولية المتممة له، والخطوة الاولى في هذا المجال تشكيل منظمات نسائية لا تتبع النظام او المعارضة او اية جهة سياسية، تمثل المرأة وتعمل من اجل حقوقها ومساواتها بالرجل.

شذرات نسوية

جمال سعيد

1

على الرغم من التضييق عليهن، يندر وجود مرحلة من تاريخ المجتمعات البشرية لا حضور فيها للنساء في الحياة السياسية والثقافية أو سواها من الفعاليات المرتبطة بما اصطلح على تسميته "البنية الفوقية". ارتبط حضور المرأة، بعد نشوء المجتمع الأبوي الذكوري، بظروف أو طاقات استثنائية تمتعت بها بعضهن، الأمر الذي أتاح بروز دور هذه المرأة أو تلك في ظل الهيمنة الذكورية. وفي أغلب الأحوال تحولت المرأة إلى جزء من أسرة (سواء كانت زوجة أو ابنة أو أماً أو أختاً) يسيطر عليها الذكر. ومن الجوانب التي أكدت سيطرة الذكور ثقافة جعلت المرأة سلسلة من العورات، عليها صيانتها، لا من أجل نفسها بل من أجل غيرها، وتلك الثقافة تربط شرف الرجل بالمرأة ، (لا بصدقه أو شهامته أو حلمه) بل بجانب من سلوكها أو جسدها. وفي هذا الإطار ارتبطت الشتائم بجسد المرأة أيضاً، وبميدان الجنس على وجه التحديد.

2

مرّ زمن طويل على انطلاقة الحوار في الثقافة العالمية والعربية حول مسألتي تحرّر المرأة والمساواة بين الجنسين. يذكر بعض أبناء جيلي أبحاث "قاسم أمين" مثلاً، وأغلبهم يذكرون أبحاث الدكتورة "نوال السعداوي"، التي انشغلت وشغلت القراء العرب بأبحاث جريئة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي تحت عناوين مثل "المرأة والجنس" و"الرجل والجنس" و "الأنثى هي الأصل" وغيرها...، ويذكر البعض، ربما، وجهة نظر الراحل "جورج طرابيشي" في سياق انتقاده للسعداوي التي اعتبرها (أنثى ضد الأنوثة) انطلاقاً من أنّ تحرّر المرأة لا يعني إعدام الأنوثة، والمساواة مع الرجل لا تعني تحول الأنوثة إلى ذكورة، بل تعني إتاحة الفرص للأنوثة لتكون طاقة فاعلة (بما هي أنوثة) يحتاجها المجتمع.

وشهدت الحياة الثقافية والسياسية حضوراً أصيلاً للمرأة العربية في الحياة السياسية والثقافية والنضالية، واشتهر في المنطقة العديد من النساء ممنّ عاصرناهم، مثل "جميلة بوحيرد" و"ليلى خالد"، و"سحر خليفة"، و"فاطمة المرنيسي"، عداك عن الفنانات الكبيرات مثل "فيروز" و"أم كلثوم" وغيرهن. وعرفنا أيضاً النساء اللواتي استخدمن (مثلما استخدم الرجال) كإكسسوارت للأنظمة القمعية فشغلن مناصب وزارية أو أصبحن عضوات في برلمانات التصفيق والمديح. وبصرف النظر عن مختلف العوامل تزايدت مشاركة نساء منطقتنا (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) في مختلف مناحي الحياة منذ خمسينيات القرن الماضي حتى اليوم. وفي سوريا شهدنا أسماء لافتة لسيدات في ميادين العلوم والأدب والفن. وقد نشر الكثير عن دور المرأة في الثورة الذي تجاوز كثيراً صناعة المكاديس والمكابيس والاسهام في الاقتصاد المنزلي.

3

لا يندر أن تجد رجلاً كذلك الحلبي الذي اشتهر بعبارته المؤثرة عن زوجته "مرتي تاج راسي" ولكنه ليس النمط السائد من الرجال على أي حال. ولا يستحيل أن تجد رجلاً يربط شرف المرء بسلوكه لا بجسد إحدى قريبات الدرجة الأولى. ولكنه أيضاً ليس نمطاً سائداً. وبوجه عام تبين في السنوات الأخيرة أن عدد المتخلفين لم يكن قليلاً، فقد حملت وسائل الإعلام و"السوشيال ميديا" مواقف معيبة، جعل الموالون للنظام من النساء المعارضات "مجاهدات نكاح" وجعل المعارضون من النساء الموالیات "بنات متعة". وبلغ انحطاط الشتامين الذين سخروا إعلامهم للنيل من السوريات، أنهم لو صدقوا لكانت البلاد محلاً لبنات الهوى!

4

أسوأ ما شهدته سوريا، في السنوات الأخيرة من انتهاكات تجسد الاغتصاب الذي شهدته معتقلات النظام، والمناطق التي سيطرت عليها قوى إسلامية متشددة مثل داعش، ولعل في إعادة إحياء أسواق النخاسة سواء عبر الاتجار بالنساء اليزيديات أو غيرهن من المختطفات في سورية والعراق ما يؤكد أننا يمكن أن نرى، بعد كل الإنجازات التي حققتها النساء في منطقتنا والعالم، شرعنة أحط تجليات الاستعباد والاسترقاق، وإعادة عصر الجواري والإماء.

دعد حدّاد: مرآة أُنثويّة مُتشظِّية في عُقود الخَراب السُّوريّ

د. مازن أكثم سليمان

إنَّ أيَّ فعْل تأويليٍّ مُتمعِّن ينبغي أنْ يُقلِّبَ مُستويات القراءة تقليباً مُستمرّاً، وأنْ يُنقِّحَ بعضَ الدَّلالات المُمكنة التَّعيُّن _ولَوْ إلى حين_، علَّ ذلكَ يقودُ إلى فَهْمٍ أبعد من مُستوى السَّطح البصَري الظاهريّ، وصولاً إلى رحلة الغوص في مُستوى السَّطح البصَريّ العميق، وهذا ما أرغبُ في بلوغه في هذه المَقالة المُقتضَبة، بما يتجاوَزُ الجانبَ الشخصيَّ الوجوديَّ في دلالات تجربة حياة دعد حدّاد وقصائدها، وبما لا يسقط أبداً في قالب الدِّراسات النَّسويّة التي لا أُحبِّذ الخوضَ فيها، ولذلكَ أُصرُّ على قراءة هذه الشاعرة في سياق المشهد الثقافي والاجتماعي والسياسي السوري العام في حقبة مُحدَّدة.

تحتلُّ الشاعرة دعد حدّاد (1937 _ 1991) مكانةً خاصّة في المشهد الشعري السوري لعَواملَ عدّة، منها خُصوصيّة تجربتها وفرادتها على المُستوى النَّصّيّ، ومدى انطواء هذه التجربة على جوانبَ تعكس إلى حُدود المُطابَقة النِّسبيّة المُستويات التراجيديّة التي صبَغَتْ عالَمها الوقائعيّ المَعيش بالقتامة وانسداد الآفاق.

في نظرة عامّة إلى حياة الشاعرة نلاحظ تعدُّد اهتماماتها الإبداعية بين العزف والرسم والنحت وكتابة قصص الأطفال وبعض المسرحيات، إلى جانب صدور ثلاث مجموعات شعرية لها، فضلاً عن التحاقها بدراسة اللُّغة العربية وآدابها في الجامعة، ثُمَّ عدم إكمالها لهذه الدِّراسة، وانصرافها أيضاً إلى تعلُّم اللُّغتين الفرنسية والألمانية.

ويبدو أنَّ هذه الاهتمامات العريضة ترسمُ من حيث المبدأ صورةً عن حجم الطاقة الحياتيّة ورغبة الإنجاز والعمَل لدى دعد من ناحية أُولى، لكنَّها تكشفُ من ناحية ثانية مدى فيضان دفقات الإبداع لديها، وبحثها المُستمرّ عن أدوات مُتنوِّعة تُفرِّغُ عبرَها تشظِّياتها الروحيّة والعقليّة، وتبسطُ بواسطتها أبعادَ ذاتها الوجوديّة المُتشتِّتة والمُتبعثِرة في حياة عاشتْها غارقةً في القلَق والحزن والكآبة والإحباط، وهوَ الأمرُ الذي أظهَرَتْهُ عوالمُها الشعريّة التي ضجَّتْ بأحاسيس الفراغ النّاهضة على صراعها الضّاري مع المَعنى المَفقود والهارب بين ظلال المَعيش المُتقلِّص رويداً رويداً، وشبح الموت المُتمدِّد بتسارُع مُؤلم وقاس. قالت الشاعرة في أحد نصوصها: "أنا مَن تحمِلُ الزهورَ إلى قبرها/أنا ابنةُ الشيطان../أنا ابنةُ هذه اللّيلة المجنونة../ابنة وعيي../وصديقي.. أنا/أنا أكثرُ الناس عتقاً/أنا خَمري في شرايين،/أنا من تحملُ الزهورَ إلى قبرها،/وتبكي.. من شدَّة الشِّعر".

يُفضي التَّواشُجُ الوجوديُّ بين ذات الشاعرة الوقائعيّة التي كانت تُكابِدُ تمزُّقاتها الداخلية والخارجية في العالم المُحيط، والذات الشِّعريّة الافتراضيّة التي بسَطَتْ أساليبَ وجودها النَّصّيّة عبر رُؤىً سوداويّة يائسة وعبثيّة في أحيانٍ كثيرة، إلى فَهْم مدى ارتباط هذا التَّشابُك العُضويّ بين العالَمين، بحالة الإخفاق المُضنية التي قبَضَتْ على الشاعرة في مُواجَهة تبعثُر الحياة وتباعُدها المُستمرّ، وعجزٍ ذاتٍ وحيدة وهشّة وعارية أمامَ قسوة العالم عن الإمساك بأبسَط أحلامها الأنثوية كالحُبّ والشعور بالأمان والاستقرار، وهذا التَّفسير لا يقف في دلالاته بالتأكيد عندَ حالة دعد (المرأة والشاعرة) وجوديّاً، إنَّما يعكسُ بقوّة صورة المرأة في حقبة اجتماعية وسياسية عاشتها سورية، ذلكَ أنَّ هذه المرأة على الرغم ممّا بدا أنَّهُ يُمثِّلُ مُكتسبات اجتماعية وعمَليّة حازَتْها، ظلَّتْ دائماً تحتَ وطأة طُغيان ذكوريّ أقصاها عن الدور الوجودي الأصيل والفاعل، إنْ بوصف هذا الطغيان حُضوراً لسلطة بطريركية اجتماعية تقليدية وموروثة، أو بوصفه حُضوراً لسلطة بطريركية سياسية هيمَنَتْ على مقاليد الحُكم، وقامَتْ بإخصاء المجتمع ذكوراً وإناثاً، ولَوْ كان الحيث الواقع على المرأة مُضاعَفاً في ضوء ابتلاع هذه السلطة الشموليّة والفائضة العُنف الفضاءَ الحقيقيَّ العام، على العكس _نسبيّاً طبعاً_ من فترة ما بعد الاستقلال الليبرالية. فها هيَ دعد نفسها تقول في قصيدتها "إلى دمشق": "لا شيء سوى اللَّيل والعُيون/والأضواء المُتناثرة البعيدة/والاصطدامات الرَّقيقة/وبُحَّة صوت/ وكلابٍ ضالّة وحيدة/يا لصوت الأقدام تحتَ النَّوافذ/ تصبحونَ على خير أيُّها الأصدقاءُ/تصبحونَ على خير/ وفَجْر يأتي نديّاً كالعادة/ وأحذية مَفقوعة/ وانتظار".

لعلَّ هذا المَشهدَ الدِّمشقيَّ القلقَ والكئيبَ ليسَ مشهدَ دعد حداد وحدها، بل هوَ مشهدُ المرأة السورية المُهدَّدة والمُنتهَكة في مرحلة سياسية واجتماعية موَّهَتْ هذا الانتهاك بشعارات العدالة والتَّقدُّميّة. ويبدو برؤية أوسَع أيضاً أنَّهُ لم يكُن حكراً على النساء وحدهنَّ مصيرُ الوقوع فرائسَ لهوّة الاغتراب والعجز والانتظار، بل كانَ ذلكَ مصير جيل كامل قارَعَ اليأس والإحباط وانغلاق الآفاق حالماً بالحياة والحُبّ والحُرِّيّة. قالت الشاعرة: "ثلاثةُ أطفال.../يحفرونَ قبري في الثّلج./ الوَحدة والحُزن والحُرِّيّة.../ثلاثة أطفال... أبرياء.../ إنَّهُم حُمْرُ الوُجوه من التَّعَب.../ومن الشوق لدفني.../ ثلاثة أطفال.../الوَحدة والحُزن والحُرِّيّة/تحتَ وابل المطَر.../أو الثَّلج/يحفرونَ.../إنَّهُم يحفرونَ بعُمْق والثَّلجُ.../عميقٌ... عميقٌ... بعُمْق.../بحيرة منسيّة....".

نعم، الوَحدة والحُزن والحُرِّيّة، يحفرونَ قبرَ الشاعرة بعُمْق بُحيرة منسيّة! فالخرابُ هو العاملُ المُهيمنُ على الفضاء العام، وأحلامُ الخلاص الفرديّة تصطدمُ بالمُستوى الاجتماعي والسياسي الوقائعي الذي يقذفُ أيّة مُحاوَلة انعتاق بين براثن اليأس والفراغ وقوى التعديم والموت، بدءاً من طُموحات الأنثى البسيطة، وانتهاءً بالآمال الوطنيّة الكُبرى. قالت الشاعرة: "أعرني انتباهَكَ/لا تُغنِّ كثيراً أيُّها العُصفور،/أخافُ أنْ يسرقَني الوقتُ،/(...)/الطفلُ في المصيدة../أعرني انتباهَكَ".

وهكذا، تُحكِمُ الوَحدةُ قبضتَها على أساليب وجود الذات الشعريّة النَّصّيّة، بعدَ أنْ أحكَمَتْ قبضتَها على أساليب وجود الذات الشاعرة الوقائعيّة، والوَحدةُ في هذا الإطار لا تنفصلُ نهائيّاً عن كونها تنطوي على أسئلة وجوديّة وميتافيزيقيّة، لكنَّها في الوقت نفسه، وثيقة الصِّلة بالحياة السورية العامّة وتفاصيلها المَسكوت عنها والمُهيمنة في تلكَ الحقبة المَريرة، والتي لم تكفّ عن دفع الذَّوات التي قهَرَها الحيِّز العام إلى الانسحاب والانكفاء والتقوقُع والانعزال، ويُمكِنُ لأيِّ قارئ مُتعمِّق أنْ يُلاحظ سيطرة الرُّؤى السوداء على قصائد معظم شعراء سورية في تلكَ المرحلة، فها هي ذا الشاعرة تقول: "ذابَت السِّيجارةُ../وذابَ الثَّلجُ في الكأس،/ولا من صديقٍ إلّا الينبوع.../إلّا الشَّلّال الآتي من قلبي.../يسقيني ويسقي الوحيدين.../شيء من التَّلاشي في هذا الكون الصّارم العملاق".

ليسَ من باب المُبالَغة أن أختتمَ بالقول إنَّ دعداً وعدداً من الشعراء السوريين قد تلمَّسوا منذ تلكَ الفترة المُستقبَلَ العُنفيَّ القادمَ، ولا أضَعُ ذلكَ في إطار النُّبوءات الشعريّة، إنَّما ربطاً بالمُستويات الاجتماعيّة والسياسيّة الوقائعيّة التي خاضوا غمارَها، ولا سيما في فترة الصِّراع الدَّمويّ في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، وهوَ المَلَفّ الذي لم يُغلَقْ بتاتاً في يوم من الأيام، فضلاً عن أنَّ أيّة قراءة مُتأنّية لمآلات الأمور كانت ستُفضي إلى توقُّع انفجار مُجتمعيّ قادم إن لم يكُن بهيئة ثورة، فبأيِّ هيئة أُخرى. قالت دعد حداد عام 1981 في قصيدة "استعدُّوا، أدوات التَّحنيط جاهزة": "الأقدامُ الصَّغيرةُ الحافية،/تُسابِقُ الفئرانَ في الأزقّة/ وترفَعُ حجَراً في وجهها/أمّا الفئران، فترفَعُ... بندقيّة".

دمشق في أيلول 2016.

كفالات اللاجئين السوريين في لبنان

وائل موسى

سياسة لفرض كفالات على اللاجئين السوريين في لبنان، أقل ما يقال عنها أنها تسهل الإساءة ضد اللاجئين.

رسوم يعجز الكثير من اللاجئين عن تأمينها وكفيل متحكم، كثير من المصاعب نتيجة التعديلات القانونية، وعلى الرغم من وضوح القوانين، إلا أن الإجراءات مختلفة تماماً.

قالت الأمم المتحدة إن أعداد اللاجئين السوريين المسجلين في لبنان يزيد عن 1.2 مليون سوري، ولم تنشر السلطات اللبنانية عن أعداد السوريين اللاجئين دون وضع قانوني، وتشير الأرقام المسجلة لدى الأمم المتحدة أن من بين كل 5 أشخاص لبنانيين هو لاجئ سوري في لبنان.

بعد أن كان يكفي للسوري أن يحمل هويته السورية ويتجه إلى الحدود لعبورها بشكل نظامي، أصبح هنالك سمات دخول محددة وصارمة لدخول الأراضي اللبنانية، وتختلف الشروط المطلوبة بحسب أسباب الدخول، وقد نشرت المديرية العامة للأمن العام اللبناني على موقعها تلك الشروط بالتفاصيل.

لمشاهدة شروط دخول السوريين على موقع الأمن العام اللبناني من خلال الرابط التالي:

http://www.general-security.gov.lb/ar/posts/33

وقد شملت التغييرات القانونية في مطلع عام 2015 قرارات تحدد إجراءات جديدة للحصول على أوراق الإقامة بشكل رسمي، ويقسم اللاجئون المتقدمون لطلب الحصول على الإقامة إلى فئتين: المسجلون لدى مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، والفئة الثانية هم غير المسجلين لدى المفوضية وعليهم الحصول على كفيل لبناني للحصول على إقامة شرعية.

رغم وضوح القوانين إلا أن الإجراءات تخالف القانون بشكل صريح، وقد وجدت منظمة هيومن رايتس ووتش (HRW) أن متطلبات الوثائق ورسومها الباهظة، بالإضافة إلى التطبيق التعسفي للتعليمات، يمنع السوريين من الفئتين من التجديد.

قال جميع اللاجئين تقريباً الذين قابلتهم HRW إنهم لم يتمكنوا من دفع رسوم التجديد السنوي البالغة 200 دولار أمريكي لجميع الفئات العمرية فوق 15 عاماً؛ المبلغ كبير بالنسبة إلى معظمهم، نظراً إلى تصريح المفوضية بأن 70 بالمئة من اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر ويعتمدون على المساعدات للبقاء. قال معظم اللاجئين لـ HRW إن عملية التجديد نفسها مسيئة وتعسفية. وأفاد كثير من اللاجئين المسجلين لدى المفوضية أن المسؤولين لا يزالون يطلبون منهم الحصول على كفيل، رغم أن التعليمات لا تتطلب ذلك. وقال لاجئون وعمال إغاثة أيضاً إن بعض موظفي الحكومة استغلوا عملية التجديد لاستجواب السوريين حول قضايا أمنية.

وقد أصدرت HRW تقريراً مفصلاً من 26 صفحة بعنوان: "أريد فقط أن أُعامَل كإنسانة: كيف تسهل شروط الإقامة في لبنان الإساءة ضد اللاجئين السوريين".

أكد العديد من اللاجئين أن مهمة الحصول على كفيل لوحدها باتت عملية صعبة ومكلفة للغاية، حيث قد يوافق بعض اللبنانيين على كفالة السوري مقابل مبلغ قد يصل إلى 1000 دولار سنوياً، بالإضافة إلى تحكم الكفلاء بموظفيهم وعمالهم، مما فتح الباب لتعريضهم للاستغلال، كما ترتفع المخاوف حول أوضاع النساء بشكل خاص، حيث أن غالبية اللاجئين هم من النساء والأطفال دون وجود مرافق ومعيل لهم، ويسبب فقدان الوضع القانوني للاجئين الكثير من المعاناة.

وجدت أبحاث HRW أن ذلك يجعلهم عرضة للاستغلال الوظيفي والجنسي من قبل أصحاب العمل، دون القدرة على اللجوء إلى السلطات للحماية. حتى الذين يجدون كفلاء لا يستفيدون من الحماية بموجب قوانين العمل في لبنان، وموقفهم ضعيف أمام كفلائهم. قالت 5 نساء سوريات لـ HRW إن الكفلاء أو أرباب العمل تحرشوا بهن أو حاولوا استغلالهن جنسياً ولكنهن لم يستطعن مواجهتهم خوفاً من فقدان الإقامة. وقال 4 عمال إغاثة دوليين إنهم تلقوا عشرات التقارير عن سوء معاملة من قبل الكفيل. وصف أحد اللاجئين نظام الكفالة أنه "شكل من أشكال العبودية".

تقوم السلطات اللبنانية بإقامة حواجز مخصصة للتفتيش على الإقامات والأوراق القانونية، بالإضافة لحملات مداهمة على مساكن اللاجئين، وكل من فقد قانونية إقامته هو عرضة للاعتقال، ويتعرض المعتقلون أثناء هذه المرحلة إلى الضرب والتحقيق حول مسائل أمنية.

العديد من اللاجئين ورغم تأمينهم لكافة الوثائق المطلوبة بما فيها التعهد بعدم العمل، إلا أن السلطات رفضت منحهم الإقامة بموجب التسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة، وطلب منهم الحصول على كفيل حصراً.

دكتور جامعة حصل على كفالة على أنه ناطور، ومهندس معماري حصل على كفالة على أنه عامل بناء، وكاتبة حصلت على كفالة من صديقتها اللبنانية على أنها خادمة في منزلها. هي مجرد نماذج لنظام الكفالة التي تسعى السلطات اللبنانية لتعميمها وترسيخها بحسب رأي البعض، وقد أعلنت المديرية العامة للأمن العام اللبناني عن بيان لتصحيح أوضاع عمال الشركات والمؤسسات، فيما يدل على مخالفة تسجيل الإقامة بكفالة المالك، حيث يجب أن تكون بكفالة الشركة أو المؤسسة.

من المتوقع أن تصل إيرادات الحكومة اللبنانية من رسوم الإقامة إلى 120 مليون دولار سنوياً فيما لو افترضنا أن نصف اللاجئين السوريين هم فوق الـ 15 من العمر في الوقت الذي تتزايد المتطلبات المالية لعمليات المفوضية في لبنان، وحصولها على مساعدات مالية ساهمت في تحسين الأوضاع الصحية والمعيشية للاجئين السوريين وللمواطنين اللبنانيين على حد سواء.

قالت المفوضية: "ما زالت المتطلبات المالية لعمليات المفوضية في لبنان في ارتفاع مستمر وذلك وفقاً لاتجاهات السكان وزيادة مستوى ضعفهم الناجم بشكل أساسي عن تدفق اللاجئين السوريين من 13.7 مليون دولار أميركي في عام 2011 إلى ميزانية محدثة بقيمة 471.9 مليون دولار أميركي في العام 2014".

أظهر تقرير أممي جديد صادر عن مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في لبنان فيليب لازاريني، أن التمويل الدولي للبنان ارتفع بنسبة 48% منذ حزيران- يونيو الماضي.

وأوضح التقرير أنه في أواخر آب- أغسطس من هذا العام، وصلت الموارد المتاحة إلى 1.57 مليار دولار، منها 1.22 مليار دولار تمّ توزيعها أو الالتزام بتوزيعها هذا العام.

نشرة اقتصادية

وائل موسى

تداولات سوق دمشق للأوراق المالية لا تكفي لافتتاح بقالية

من البديهي عند ذكر اسم سوق دمشق للأوراق المالية أن يتبادر لذهن القارئ تلك الصورة التي تظهر كثيراً في الأخبار والأفلام عن أسواق البورصة العالمية التي تضج بالمستثمرين والمضاربين، وشاشات كبيرة فيها أرقام كثيرة تشير لأسعار أسهم الشركات والسندات في ارتفاع وانخفاض وربح وخسارة و ... توقف عزيزي القارئ عن هذا الخيال الخصب، فنحن نتحدث عن سوق دمشق وليس وول ستريت.

تحافظ العديد من الصحف والمواقع المهتمة بالشؤون الاقتصادية السورية على نشر مستجدات أوضاع سوق دمشق للأوراق المالية، فمن حيث المهنية يتم النشر حول حجم التداولات بالليرات السورية ومستجدات السوق بالنقاط واستعراض لأسماء الشركات وتداولاتها اليومية.

24 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، و يتغيب ظهور غالبية الأسماء في التداولات اليومية، وقد نشرت وكالة سانا التابعة للنظام السوري في 20/09/2016 بعد إغلاق السوق عن تفاصيل التداول لذلك اليوم، حيث بلغ حجم التداول 11320 سهماً موزعة على 14 صفقة فقط، والقيمة الإجمالية للتداول بالليرة السورية قد بلغت 1.841 مليون.

في بعض الأيام قد تصل قيمة اجمالي التداول لما يزيد عن 10 مليون ليرة سورية وقد لا تتجاوز نصف المليون ليرة، إلا أن ارتفاع حجم التداول وانخفاضه لا علاقة له نهائياً بالمؤشرات الطبيعية التي تخضع لها الأسواق العالمية، حيث يعاني سوق الأوراق المالية في دمشق منذ ولادته من فشل في جذب المستثمرين إلى بلد يحكمه ديكتاتور وتقتصر عملية الاستثمار فيه على أتباع العائلة الحاكمة من رامي مخلوف وبقية المخلفات التابعة لهم.

إلا أن المرحلة الحالية التي يعيشها السوق بالتأكيد لا تشبه أبداً أوضاعه السابقة قبل تحول سوريا إلى ساحة حرب، فحتى المخلوف ومخلفات الأسد تخشى على استثماراتها، واستمرار وجود هذا السوق هو صورة لا قيمة لها، إلا أن المثير للغرابة استمرار العديد من الصحف المعنية بالشؤون الاقتصادية بمتابعة هذا السوق يومياً.

هل تثير قيمة تداولات هذا السوق اهتمامكم؟! 1.841 مليون ليرة سورية في وقت تصل فيه قيمة الدولار إلى 537 ليرة، مما يعني أن بنوك وشركات دمشق تداولت ما قيمته 3428 دولار أمريكي، وهو مبلغ لم يعد يكفي لافتتاح بقالية.

استهداف قوافل الإغاثة والعبث بالمساعدات الغذائية المخصصة للمناطق المحاصرة

بعد طول انتظار قوافل الإغاثة التابعة للأمم المتحدة على الحدود التركية لأكثر من أربعة أيام لتحصيل الموافقة من النظام السوري وفق الاتفاق الروسي الأمريكي حول الهدنة المزعومة.

دخلت قوافل الاغاثة ليتم استهدافها عبر قوات جوية سورية و/أو روسية، حيث وصلت قوافل الأمم المتحدة للإغاثة إلى أورم الكبرى بجانب مقر الهلال الأحمر العربي السوري في ريف حلب الغربي، لتتلقى ضربات مدمرة من سلاح الجو الحربي لعدة ساعات تلاها سقوط لعدد من البراميل المتفجرة التي ألقتها مروحيات النظام السوري.

أكد محليون وناشطون وأعضاء في الهلال الأحمر العربي السوري معلومات حول استهداف قوافل المساعدات الأممية، وقد فقد 14 شخص حياتهم أثناء الاستهداف، من بينهم عمر بركات مدير مركز الهلال الأحمر العربي السوري في أورم الكبرى إلى جانب عدد من العاملين في الإغاثة والسائقين.

المساعدات الإنسانية كانت دائماً على قائمة أولويات أي مفاوضات سابقة، حيث يستمر النظام السوري في استخدام سياسة الحصار والتجويع ضد المدنيين القاطنين في المناطق المحررة من سيطرة قواته وميليشيات حلفائه الإرهابيين، وعاش عموم السوريين في المناطق المحاصرة على أمل الإستفادة من الاتفاق الروسي الأمريكي حول هدنة لم يكشف عن تفاصيلها، ليتبين لاحقاً أن أهم الأولويات لا قيمة لها لدى النظام السوري حتى وإن كانت برعاية وإدارة أممية.

وقد سبق استهداف قوافل المساعدات في شمال سوريا أن تم العبث بالمساعدات الأممية المتجهة إلى معضمية الشام، حيث تعرضت القافلة إلى تفتيش على حواجز عسكرية تابعة للفرقة الرابعة قبل دخولها إلى المنطقة المحاصرة، حيث تعمدت قوات النظام تفريغ محتويات السلة الغذائية وخلطها ببعض لتصبح خليطاً من السكر والملح مع البرغل والعدس والأرز والذرة، ولم تسلم أي شاحنة من القافلة من العبث حتى باتت المساعدات غير قابلة للاستخدام البشري ولا يمكن إعادة فصل المواد عن بعضها البعض.

مرت حادثة العبث بمواد القافلة الاغاثية إلى المعضمية بصمت، دون أي توضيح أو تدقيق من الأمم المتحدة، إلا أن الاستهداف الحربي لقافلة المساعدات في الشمال حصل على بعض الأصوات الإعلامية وبعض التصريحات الغاضبة من قبل مسؤولين لم تتجاوز في حدود الأفعال لأكثر من قرار تعليق أعمال الإغاثة حتى إعادة تقييم الأوضاع الأمنية.

منحوتات رندا مداح في رام الله .. الفن في مواجهة بشاعة الحروب

طلعنا عالحرية

"كنت أعتبر نفسي فلسطينية إذ كان تواصلي لسنوات مع أصدقائي الفلسطينيين الذين أشترك وإياهم في وجع الاحتلال، لكني شعرت بسوريتي حين درست الفنون وبالتحديد النحت في دمشق، هذا المكان هو مكاني وانفصلت عنه قسراً بفعل احتلال الجولان".

بهذه الكلمات قدمت الفنانة التشكيلية رندا مداح لمعرضها (ربطة شعر) الذي يستضيفه "جاليري وَن" في مدينة رام الله بفلسطين المحتلة من الثالث من شهر أيلول/ سبتمبر الجاري ويستمر حتى التاسع والعشرين منه.

تهدي رندا معرضها هذا لصديقها الشهيد عماد أبو صالح ولكل أبناء الوطن الشهداء والمعتقلين، كما تقول. مختصرة معرضها بجملتين في كتيب حول المعرض: "على مساحة موازية يحدث كل هذا. أرض مشطورة وسماء لا تكثرت والكثير من الحكايا بينهما". وتضيف "حكايتي هي تمرير الذاكرة عن إرث موحش لم يدركه النسيان بعد".

من مجدل شمس إلى رام الله ..

تؤكد مداح أن أعمالها المعروضة "تنطلق من مفهوم المكان الذي نشأت فيه". مبينة أن "المكان الذي أتيت منه هو الجولان السوري المحتل من مجدل شمس القرية الحدودية وبالتالي نحن مفصولون بشكل قسري منذ العام 1967 عن سوريا". ولعل ما سبق هو ما دعا الكاتب والناقد السوري صبحي حديدي إلى التأكيد على مقولة الكاتب البريطاني المعروف "جون برجر"، الذي يعيش في جنوب فرنسا، عن رندا مداح: "كأنك تحملين حصى هضبة الجولان في يسراك، وفي يمناك ترسمين أحشاءها".

يصف "برجر" أعمال مداح الفنية بأنها "ساحرة". ويقول في كلمة في كتيب حول المعرض "أعود إلى فلسطين وأتأمل الأرض التي أمشي عليها.. وأفكر في قرارة نفسي أنها كلها تشكل شظايا ليست من الأرض بل من الوطن وهذا ما تعكسه الأشكال التي تخلقين".

وترى مداح أن دراستها للفن في سوريا خلق لديها "حالة الشعور بالتعلق بين مكانين فأنت تنتمي إلى مكان لا تستطيع أن تكون فاعلاً فيه أو جزءاً من مشاكله وتفاصيله".

الوزير بسيسو: كأننا أمام مفردات الكبرياء الصاخب

تقدم مداح لجمهور رام الله في (ربطة شعر) نتاج سنة من العمل في نحت ما يزيد عن خمسين عملاً من البرونز والطين والجبس.

وتبدو الأعمال البرونزية تجسيداً بشكل أو بآخر لعرائس مسرح الدمى ذات الأشكال الشريرة بوضعيات مختلفة يظهر الشعر في كثير منها مستخدماً لتعليقها أو ربطها وهي تجسد امرأة أو طفلاً أو رجلاً.

كما تظهر في أعمالها المنحوتة في الجبس العديد من أشكال الطيور المعلقة إضافة إلى دمى العرائس.

بعد زيارته للمعرض قال وزير الثقافة الفلسطيني إيهاب بسيسو: "كأنك أمام خرائط الألم، المتجددة

كنص، كرواية ما زالت تبحث عن فكاك من سطوة الموت اليومي.. كأنك أمام مرايا الوجود العبثي في مهب الصراخ وجرائم القتل التي استحوذت على جميع الألوان وجميع الكنايات التي من شأنها أن تدلك على ملامحك.. كأنك أمام مفردات الكبرياء الصاخب، البارزة من جدران الصمت في تنافر موجع، لا تستجدي شفقة أو حزناً بقدر ما تعيد بناء الوقت من صلصال خفي لحياة بين تكوينات التشكيل الفني". يضيف بسيسو: "تلك هي بعض الرسائل التي يمكن قراءتها في معرض (ربطة شعر) للفنانة التشكيلية رندا مداح، ابنة الجولان السوري المحتل، القادمة من مجدل شمس الى رام الله، كي تطل بصلصال الحياة المعمد بالألم والأمل وبلاغة البقاء".

مخلوقات مداح قطعة من الجحيم ..

تشير الفنانة السورية إلى أن طبيعة عملها تغيرت من الرسم بقلم الرصاص على الورق أو رسم الاسكتشات إلى النحت متأثرة بالواقع الذي تعيشه وما يشهده بلدها سوريا.

وتقول إنها ابتعدت عن الرسم بالرصاص واتجهت للنحت لأنها رأت أنه أكثر تعبيراً عن شعورها بالإحباط إذ ترى "الواقع يتغير من سيء إلى أسوأ". متابعة: "قبل أن أبدأ العمل أنطلق من فكرة عامة وعندما أبدأ العمل لا أفكر. العمل يكون نتيجة الإحساس".

وتبين مداح أنها أنجزت جميع الأعمال الفنية المعروضة بالطين ثم اختارت تنفيذ عدد منها بالبرونز وأخرى بالجبس. معللة ذلك بأن "التعامل مع الطين أسهل إذ يمكن تشكيلها باليدين كيفما شاء الفنان بينما تحتاج أعمال البرونز والجبس لقوالب خاصة".

وحول مشغولاتها المعروضة اليوم في "جاليري وَن" تقول: "كل حدا فينا عنده أشياء بتشده وتمنعه يحقق أهدافه منها الواقع المفروض عليه والتقاليد والوضع اللي نعيشه. بتشده بتمنعه يتقدم أو يغير حياته وتفاصيلها. الشد والتعلق بين مكانين يشكل حالة ضياع".

ويقدم الشاعر السوري الكردي المقيم في فرنسا جولان حاجي أعمال رندا مداح بقوله "ليست هذه المخلوقات هاربة من الجحيم، إنها قطعة منها، بعضٌ من وجودها".

ويضيف: "رندا تظهر لنا ما لا نراه.. من نار لا ترى إلى نيران تجوب العالم حولنا، يلفح اللهب الجميع ويساوي بينهم أمام الرعب، فيسفع ملامحهم ويصهر أشلاءهم ليوحّدهم الذوبان، أو يفرّقهم ويشتّت بالتهديد شملهم. هذه خصوبة الموت وتوالد النهايات من بعضها البعض".

إبداعات ونشاطات سورية

طلعنا عالحرية – القسم الثقافي

مثقفون سوريون يدينون سياسات أمريكا وروسيا في بلدهم

أصدر نحو 150 مثقفًا سوريًا، من المعارضين لنظام بشار الأسد، الخميس (15 أيلول/ سبتمبر الجاري)، بيانًا شديد اللهجة، أدانوا فيه -بأقسى العبارات- مقاربة الولايات المتحدة وروسيا للشأن السوري، وإلحاقهما الثورة السورية بحرب ضد الإرهاب، وانتقدوا كل ما قامت به هاتان الدولتان في سورية، منذ صفقة الأسلحة الكيماوية مع النظام السوري وحتى اليوم، وشددوا على أن التوافقات والاتفاقيات الإمريكية - الروسية أطلقت يد النظام السوري؛ لتدمير سورية وقتل السوريين وتهجيرهم، وتسببت بكوارث لا نهاية لها.

وأكّد البيان على أن تجميد الوضع الحالي، الذي يُغفل مصير المعتقلين، والمحاصرين، ويهمل ذكر إيران وميليشياتها، ويفسح الفرصة لاستئناف حرب لا تنتهي ضد الإرهاب، ويُشارك النظام، يدلّ على انعدام العدالة والأخلاق لدى الفريقين: الأميركي والروسي، ويفضح تدني مستوى سياسيي هاتين الدولتين.

وختم البيان بالقول: "يجب أن يتغير هذا العالم الذي سمح بتحطم أحد أعرق مهود الحضارة طوال خمس سنوات ونصف. إنّ العالم اليوم قضية سورية كما أنّ سورية قضية عالمية، ومن أجل العالم، من أجلنا جميعًا، ندعو إلى إدانة إلى هؤلاء السياسيين، والتشهير بهم كقتلة عدميين وإرهابيين مثل خصومهم من العدميين الإسلاميين".

ومن بين الموقعين كتّاب وشعراء ومترجمون وناشرون وأكاديمون وفنانون تشكيليون ومخرجون سينمائيون وممثلون وصحافيون ومصورون فوتوغرافيون. ومن بين الأسماء الكثيرة نذكر صادق جلال العظم، فاروق مردم بيك، برهان غليون، سميح شقير، فارس الحلو، ميشال شماس، ياسين الحاج صالح، وغيرهم كثير.

"ابتكر سوريا" .. مشروع تمكين الفن السوري في المهجر

تنظّم مؤسسة "اتجاهات - ثقافة مستقلة" السوريّة، بالشراكة مع المجلس الثقافي البريطاني ومنظمة اليقظة الدولية، ملتقىً فنيًا يجمع العديد من الفاعلين الثقافيين والمؤسسات العاملة في المجالين الثقافي والتنموي، على مدار يومي 16 و17 أيلول/ سبتمبر الحالي، في دار النمر للفن والثقافة، ومركز دوّار الشمس في العاصمة اللبنانية بيروت.

ويهدف الملتقى -بحسب منظميه- إلى تسليط الضوء على الممارسات الفنية والثقافية السورية، بأشكال التعبير المتنوعة التي تستخدمها، وفتح مساحة للنقاش حول فاعلية الفنون، في سياقها المدني والاجتماعي، ودور الفن في تعزيز التكيّف، من خلال إبراز نتائج 11 مشروعًا مستفيدًا من الدورة التجريبية من "مشروع تمكين الفن السوري في المهجر".

وعن هذا الملتقى، يقول عبد الله الكفري (المدير التنفيذي لمؤسسة "اتجاهات"): يناقش الملتقى أهم التحديات والمخاطر التي تواجه الفن السوري في المهجر، والحاجة الماسة لتطوير أطر؛ للاستجابة إلى هذه الحاجات، ووضع التعبير الفني والثقافي السوري على رأس كافة الأنشطة التي تدعم التكيّف وحرية التعبير في فترات الأزمات والنزوح".

تقرير سوري يرصد الخراب الذي طال تراثنا الثقافي في 5 سنوات

صدر عن مركز دراسات الآثاري السوري (مدماك) قبل أيام، تقرير توثيقي باللغة العربية، بعنوان: التراث الثقافي المادي السوري بين عامي 2011-2015.

يقدّم التقرير موجزًا توثيقيًا لما تعرضت له المواقع الأثرية والمباني التراثية السورية من أضرار وانتهاكات وتعديات وتخريب، خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الثورة السورية. ووفقًا لما ورد في متن التقرير، فقد اعتمد فريق الإعداد، في عرض للمعلومات، على تقسيم سورية إلى خمس مناطق جغرافية (شمالية، وشرقية، ووسطى، وغربية، وجنوبية). وعُرضت الانتهاكات الواقعة على المباني التراثية أو المواقع الأثرية بناءً على توزع المحافظات في كل منطقة، سواء أكانت في المدينة القديمة أو في ريف المدينة بحسب كل محافظة. في حين عرضت السرقات الموثقة، والمتاحف المتضررة بشكل منفصل في الفصلين الأخيرين من التقرير.

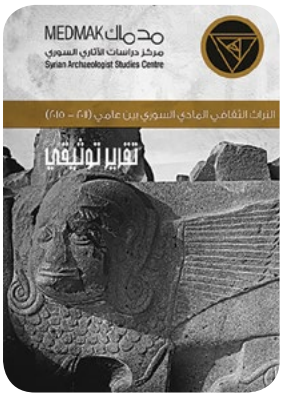

ويخلص التقرير إلى تحديد أسباب الانتهاكات، ويشير إلى أنّ معظم الأطراف العسكرية على الأرض السورية، قد ساهمت -بشكل مباشر أو غير مباشر- في عمليات التخريب والتدمير؛ ولا يستثنى من ذلك الدور الكبير الذي لعبته التنظيمات الأيديولوجية المتطرفة في هذه العمليات، والتي "روّجت" لتعدياتها عبر وسائط إعلامها الموجه، كالسياسة التي انتهجها تنظيم داعش الإرهابي تجاه المباني التراثية الدينية، والمواقع الأثرية المسجلة على قوائم التراث العالمي كما في موقع تدمر.

"الرهوان" جديد الشاعر السوري عبدالله الحامدي

صدر مؤخرًا للشاعر السوري عبدالله الحامدي ديوان جديد بعنوان "الرهوان" عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت، ويحتوي الديوان الذي يقع في 112 صفحة من القطع المتوسط 15 قصيدة شكلت عصارة تجربة الحامدي وعلاقته الحميمة مع محيطه تحت وقع المتغيرات العاصفة، بدءًا من الطفولة إلى الصبا إلى النضج الذي راح يتفجّر بالوجع على وطن يحترق والحنين إلى ما بات يشبه المجهول.

و"الرهوان" هو الديوان الثالث للحامدي بعد "وردة الرمل" – دمشق 1995 و"نشرة غياب" – الدوحة 2005، وللعنوان الجديد المشتق من إحدى قصائد الديوان دلالة تحيل إلى مدى ارتباط الشاعر بالبيئة والتراث والتاريخ في منطقة الجزيرة السورية المعروفة بتنوعها العرقي والديني فضلا عن غناها الجغرافي والسياسي.

طلعنا عالحرية